

أداة السلام الأفضل

النسخة الأولى | © ٢٠١٥

دليل مفتوح المصدر يقدم خطوات عملية لإدراج النساء من بناء السلام ومنظور النوع الاجتماعي بشكل فعال في الوساطة، ومنع الصراعات، وصنع السلام.

يساعد الدليل على تحويل عبارات جدول أعمال قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ وروحه إلى حقيقة واقعة.

شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني

شكر وتقدير

نود أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم لمراجعتهم البناءة للنص: السفير كاري آس، والسيد دانيال دي توريس، والدكتور سيلا إلورثي، والسيدة رايتشل جاسر، والسيدة ميليندا هولمز، وعضو مجلس الشيوخ موبينا جافر، والدكتور كاثلين كوناست، والسيد يوسف محمود، والدكتور جويس نوي، والبروفيسور جون باكر، والسيدة أنطونيا بوتر-برينتس، والدكتور غاي روزنبولوم كومار، والسيدة جولي شومايكير، والسيدة مارييتا سورهایم-رايسفيك، والسفير دونالد ستاينبرغ، والسيدة توبيجا تافيفتي، والسيد كالوم واتسون.

بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم لدعمهم، ومساهمتهم في التصميم والمحتوى، والمشاركة في المشاورات: السيادة رينا أميري، والدكتور فرجينيا بوفني، والسيدة كait بوكانون، والسيدة مايفك كابريرا باليزا، والسيد روبرت دان، والسفير تيوروولد غيريمسكلا ريدا، والسيدة دانيال غولديبرغ، والسيدة أمل غوراني، والسيدة ستيفن جاكسون، والسيدة لون جيسن، والسيد سايمون ماسون، والسيدة ساكونتلا كادير جامار، والسيدة كارين ريان، والسيدة إлизابيث شير، والسيدة ديوبي سورالاغا، والسيدة سانى تيليمانز، والسيدة جينا توري، والسيدة نهلة فالجي، والسيدة تيريزا ويتفيلد.

كما نعرب عن خالص امتناننا لمركز كarter وتحالف الشبكات العاملة على القرار رقم ١٣٢٥ (أوغندا) لدعهما الرسمي لأداة السلام الأفضل، ونشكر المنظمات التالية على دعمها المستمر: كورديد، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد)، والوزارة الملكية النرويجية للشؤون الخارجية، والوزارة الاتحادية السويسرية للشئون الخارجية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مبادرة السلام الأفضل

أطلقت شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني (ICAN) مبادرة السلام الأفضل في العام ٢٠١٤ بغرض وضع توجيهات عملية بشأن إدراج النساء من بناء السلام في عمليات صنع السلام والوساطة. وقد هدف المشروع من خلال الأبحاث وعقد الاجتماعات والمشاورات المتنوعة إلى تخطي مناقشة سبب أهمية الشمولية (inclusivity) للتساؤل عن كيفية تطبيقها - وكذلك تحديد العوائق القائمة في وجهها حالياً والاستراتيجيات الفعالة للتغلب عليها.

للمزيد من المعلومات حول مبادرة السلام الأفضل والموارد ذات الصلة بأداة السلام الأفضل، الرجاء زيارة موقع www.betterpeacetool.org ومتابعة #betterpeace على وسائل التواصل الاجتماعي.

فريق المشروع

قام الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لشبكة العمل الدولي للمجتمع المدني سانام ناراجي-أندرليني بقيادة هذا المشروع. وقد اهتم بإدارة المشروع، وبالبحوث، ودعم الصياغة كل من مسؤولية البرنامج ستيفاني برایتسمان، ومسؤولية البرنامج السابقة مادلين كوك، والزميل الأعلى أندرريا أو سوپيلياهاین. كما اهتم الرئيس التنفيذي لمجموعة دي آيتش أم الإعلامية ریغان سمیت بالتصميم المعني بوسائل الإعلام.



أداة
السلام
الأفضل

المحتويات

٤	الملخص التنفيذي
٥	الباب الأول دبلوماسية القرن الحادي والعشرين: – تطور الدبلوماسية – تغيير الأهداف المحددة للنساء – مناقشة مسألة "كيفية" جعل عمليات السلام شمولية
١٣	الباب الثاني أداة السلام الأفضل: دليل عمليات السلام والمفاوضات الشمولية
١٤	القسم الأول العوائق الشائعة والحلول المبتكرة: سوابق جديدة لصنع السلام الشمولي – عمليات السلام كتغيير مجتمعي – ستة عوائق شائعة وكيفية تخطيها ١. نحن نمثل الجميع. ٢. لا يستطيع الوسيط القيام بكل شيء. ٣. على أي حال، من هؤلاء النساء؟ ٤. هذا لا يخص النساء. ٥. أنا هنا بفضل كفءاتي. ٦. إقصاء النساء جزء من الثقافة.
٢٠	القسم الثاني أربعة جوانب إرشادية من أجل سلام أفضل: خطوات استباقية لتحقيق الشمولية – فهم سياق الوساطة – منح الدعم السياسي للشمولية – توفير الدعم التقني – توفير الدعم اللوجستي والمالى
٢٤	خاتمة تغير الممارسات والنماذج

الأطر

٨	الإطار ١. القيمة المضافة: المجتمع المدني في مفاوضات السلام
١١	الإطار ٢. ما يقلنه النساء: المشاركة وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥
١٧	الإطار ٣. المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني الذي ينبغي تضمينه في الوساطة
٢٢	الإطار ٤. الممارسات الجيدة لاختيار ممثلي المجتمع المدني

الملاحق

الملحق الأول
قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن النساء، والسلام، والأمن

الملحق الثاني
الشركاء والمنظمات التي تمّت استشارتها

الملحق ٣
موارد مفيدة

الملخص التنفيذي

يتطلب انتشار الأطراف الفاعلة والتعقيد المتزايد للحروب المعاصرة مقاربات جديدة للوقاية منها وحلها. إدراج الأطراف الفاعلة المسّلحة الحكومية وغير الحكومية في عملية السلام أمر ضروري، ولكنه لم يعد كافياً إذا كان السلام المستدام هو الهدف المرجو.

حتى في السياقات الأكثر عنفًا، تتحلى مجموعة فرعية من المدنيين - من النساء غالباً - بالشجاعة لقفز وترفع الصوت وتناضل من أجل تحقيق السلام في بلادها، مسلحة بقيمها ومعتقداتها. لا تمتلك المجموعات المماثلة استراتيجية لتغيير مواقفها الصامدة، ولكنها تتمتع بروبة لمجتمعاتها متقدمة في العدالة الاجتماعية والمساواة. وفي الوقت عينه، تشكل هذه المجموعات مصدرًا هاماً للخبرة العملية عن الحياة في منطقة حرب ولتعرف الحقائق على الأرض، بدءاً من التهديدات الأمنية الناشئة وصولاً إلى الوسائل الفعالة لمنع التطرف وصنع السلام. وتوّكّد نتائج البحوث على مساهمات هذه المجموعات والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه في بناء السلام.

ويتطلب ذلك ابتعاداً نموذجيّاً عن النظرة الضيّقة إلى مفاوضات السلام باعتبارها عمليات أمنية وسياسية، والاعتراف بدل ذلك بضرورة أن تكون عمليات مجتمعية شاملة. كما أنه يتطلب تغييرات في الممارسة العملية.

تناول أداة السلام الأفضل مسألة "الكيفية" من خلال تقديم إرشادات عملية لتحقيق الإدراك الفعال لمنظور النوع الاجتماعي والنساء من بناء السلام. يتناول الباب الأول تاريخ عملية صنع السلام وتطورها في العصر الحديث.

أما الباب الثاني، فيقدم أداة السلام الأفضل في قسمين: يتناول القسم الأول ستة عوائق شائعة تقف في وجه إشراك النساء من بناء السلام، بينما يقدم القسم الثاني إطاراً شاملأً رباعيًّا للأجزاء، مع التركيز على التحولات المفاهيمية والدعم السياسي، والتقيي، واللوجيستي/المالي اللازماً.



من هنّ النساء من بناء السلام؟

تشير عبارة النساء من بناء السلام إلى النساء الأفراد والمنظّمات التي تقودها النساء والمعتمدة باللاعنف، هؤلاء النساء يؤثّرن محادثات السلام ويساندن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ويدافع البعض منهُن عن العدالة، فيما يعمل البعض الآخر لمعالجة آثار الصراعات و/أو لتعزيز السلام من منظور النوع الاجتماعي. غالباً ما يكنّ هؤلاء النساء أول من يدعوا إلى محادثات السلام، ولكنّهن يبقين مهمشات على الرغم من ذلك. (انظر الإطار ٣ بشأن المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني، صفحة ١٧).

الباب الأول

دبلوماسية القرن الحادي والعشرين: من مشاركة السلطة إلى مشاركة المسؤلية

سامان فاراجي-أندرليني

على مرّ التاريخ، كانت المفاوضات حول الحرب والسلام عمليات محصورة إلى حدّ كبير بين أوساط الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية النخبوية. ومع ذلك، أدخلت العقود الماضية تغييرات كبيرة على الحروب وعملية صنع السلام. وفي حين أنّ العدد الإجمالي للحروب – ولا سيما الحروب بين الدول – قد انخفض في العقد الماضي، تبقى الصراعات التي تشهد لها أكثر تعقيداً من قبل. وقد أدّت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور صراعات داخل الدول وعبرة للحدود الوطنية على نحو متزايد.^١

يسود إرساء للديمقراطية أو تنويع للعنف بحكم الأمر الواقع، مع انتشار للجهات الفاعلة التي تضمّ قوات الأمن الدولية والقومية، والقوى الإقليمية مع قواها العاملة بالوكالة، والجماعات المسلحة المحلية غير التابعة للدولة، والجماعات المسلحة العابرة للحدود التي تجند عناصرها في بلد لتنشرها في بلد آخر. ويُسعي كثيرون إلى تحقيق رؤيتهم الخاصة وجدول أعمالهم مع صلات ومساءلة قليلة أو معدومة أمام المجتمعات الشعبية. البعض من هذه الجهات الفاعلة جماعات شبه مجرمة ومؤسسات ذاتية التمويل تتاجر بالمخدرات، والأسلحة، والبشر، أو موارد مربحة أخرى؛ فيما البعض الآخر عبارة عن جماعات محلية من مليشيات، أو عصابات، أو جماعات سياسية متشددة تستفيد من الفراغات الأمنية. وتقوم هذه الجماعات بضمان ولاء الأفراد من خلال الابتزاز، وتقديم الخدمات، والحماية. كما يؤمن الكثير منها بإيديولوجيات رجعية محددة تتعلق بالمرأة، فهي تعيق حصول النساء على التعليم والحياة العامة، وتفرض عقوبات صارمة عند حدوث أي تجاوزات، وتعمق النساء وتنهك حقوقهن بشكل علني من خلال القيود القانونية والاعتداء الجنسي، مثل الرق الجنسي. وتصبح الصالات بين الجماعات المتطرفة، والحركات المتطرفة، والجريمة المنظمة أيضًا عبارة للحدود الوطنية أكثر من ذي قبل من حيث السبب والنتيجة. كما يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً، لا سيما متى يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية.

إرساء الديمقراطية وتطور عملية صنع السلام

واستجابةً لهذه التطورات، وفي ظل غياب خدمات الدولة الفاعلة أو في مواجهة دولة عدوانية (predator state) في كثير من الأحيان، ظهرت أيضًا الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة وغير المسلحة أو المجتمع المدني الناشط على المستوى المجتمعي، والوطني، والدولي واكتسبت زخماً. وبدءًا من الشبكات الدولية والإقليمية وصولاً إلى الحركات الجماهيرية الناشئة، بات المواطنون العاديون يتذدون موقفاً ضدّ العنف والقمع – وغالباً ما يكون قيامهم بذلك يمثل مخاطرة كبيرة.^٢

على مرّ ٢٥٠٠ عام، اتّخذت النخبة العسكرية والسياسية – ومعظم أفرادها من الرجال – قرارات الحرب والسلام، ولكن مع تغيير طبيعة الحرب، نحتاج إلى تغيير عملية صنع السلام أيضًا.

على مدى العقدين الماضيين، تطور مجال حل النزاعات وتحويتها على مستوى البحث والممارسة. وقد طورت المنظمات الحكومية – وغير الحكومية بشكل خاص – خبراتها في بناء السلام، والواسطة، وتسويقة النزاعات، والعمل بحسب المسار الأول الدبلوماسي الرسمي، وكذلك بحسب المسار الثاني الرسمي بدرجة أقل (ولكن الحاسم بشكل متزايد)، والمبادرات التي تستند إلى المجتمع.

وئمة زيادة وتنويع أيضًا في الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة وحل النزاعات. في بينما كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الداعمين الأساسيين للأطراف المتنازعة في خلال سنوات الحرب الباردة وكانوا يتمتعان بالنفوذ الكافي لتعزيز السلام، ثمة اليوم منافسة بين الدول والمنظمات الإقليمية للمشاركة في الوساطة، واستضافة محادثات السلام، وكسب الامتنان على الجهود التي بذلتها. كما نجد أنه ثمة المزيد من الأفراد والجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، بدءًا من الشركات ووصولاً إلى المنظمات الدينية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي تنشط وتشترك في الوساطة وحل النزاعات.^٣

وقد ظهرت أيضًا منظمات مستقلة غير عنيفة ووجهة نحو السلام على المستوى الوطني. ففي أمريكا اللاتينية، وبعد عقود من جماعات التحرير المسلحة، باتت الحركات الاجتماعية غير المسلحة في طليعة المطالبين بالعدالة والحقوق. وفي مختلف أنحاء أفريقيا، باتت شبكات السلام ومنظمات حل النزاعات تلعب دوراً رئيسياً في تحجيف العنف ومنعه. كما تمّ وضع مفهوم تحويل النزاع – أي القدرة على التعامل مع النزاعات بدون اللجوء إلى العنف – حيز التنفيذ بطرق متعددة. ففي جنوب أفريقيا وكينيا، تم تدريب هيئات السلام التي يقودها ممثلون مختلفون من السكان المحليين على تخفيف حدة التوتر والعنف.^٤ وفي ليبيريا، وفر برنامج «أكواخ بالافا» PALAVA HUTS مساحة للنزاعات المحلية، بما في ذلك العنف المنزلي، ليتمّ بها حلها.^٥ وفي السنغال، لعبت غرفة العمليات النسائية، بقيادة منظمة التضامن النسائي

١. ماري كالدور، Mary Kaldor، حروب قديمة وجديدة: العنف المنظم في زمن عالمي New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era (مalden: Polity Books، ٢٠١٣)، النسخة الثالثة؛ البنك الدولي، تقرير التنمية الدولي للعام ٢٠١١ (العاصمة واشنطن: ٢٠١١).

٢. معهد الاقتصاد والسلام، مؤشر الرهاب العالمي للعام ٢٠١٤ (سيدني: ٢٠١٤)، مارتن غريفيث وتييريزا ويتيليد Martin Griffiths and Teresa Whitfield، "Ten Years of Mediation: Challenges and Opportunities for Peacemaking On: Mediation 10 Years".

٣. انظر ساره إ. ميندلسون Sarah E. Mendelson، لماذا تستهدف الحكومات المجتمع المدني وما هي الاستجابات المحتكرة لذلك Why Governments Target Civil Society and What Can Be Done About in Response".

٤. انظر بيتر والتستن ويلزاك فاغنس Peter Wallensteen and Isak Svensson "Talking Peace: International Mediation in Armed Conflicts" (السلام: ٢٠١٤)، الكتاب رقم ٥١، رقم ٢، صحفة بحث.

٥. انظر أندريليس أودنداال Andries Odendaal، صلة وصل حاسمة: لجان السلام المحلية وصنع السلام على المستوى المحلي A Crucial Link: Local Peace Committees and National Peacebuilding (اللهام الليبيري: Traditional Justice Mechanisms: The Liberian Case)، معهد السلام الأمريكي International IDEA (ستوكهولم: ٢٠١٣).

٦. انظر إيزيكيل باجيбо Ezekiel Pajibo، الآيات السلام التقليدية: حالة ليبيريا The Liberian Case (اللهام الليبيري: International IDEA، ٢٠٠٨).

الأفريقية الإقليمية غير الحكومية، دوراً أساسياً في الحد من العنف ذي الصلة بالانتخابات.⁷ وحتى وسط أعمال العنف في سوريا، تشارك منظمات السلام الوليدة في الوساطة المحلية وتقدم الدعم لضحايا الحرب، كما قامت بتطوير قدراتها المناصرة القضائية دولياً.⁸

على الرغم من أن لمنظمات المجتمع المدني موارد أقل وقد تبدو ضعيفة بحسب المفاهيم التقليدية لـ«القوة الصلبة»، فهي تبيّن مع ذلك قدرات كبيرة على استخدام القوة الناعمة. فهي تستطيع الوصول والانخراط مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية بدون القيود التي تواجهها الحكومات، ويعود الفضل في جزء من هذه القدرة إلى التكنولوجيات الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي. كما تستطيع أن تركز على بناء الثقة بين المجتمعات، وإيصال المعرفة والخبرات وتبادلها في مختلف المناطق، والتأثير على الخطابات، ودعم الاستراتيجيات الموجهة نحو اتحاد حلول. وفي ظل تزايد الخطاب المتطرف، تحافظ هذه المنظمات على مساحة للتعديدية والتعايش وتساندها.

تطور الدبلوماسية: استجابات واقعية للحقائق الجديدة

وفي مواجهة هذه الحقائق، قام المجتمع الدبلوماسي الدولي بتكييف ممارساته أيضاً. وقد كان استعداد الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف المتزايد للاعتراف بالأطراف الفاعلة المسلحة وغير التابعة للدولة والمشاركة معها بشكل مباشر من التطورات الهامة في هذا المجال. وفي بداية تسعينيات القرن الماضي، شكلت التفاعلات مع الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة (مثل المقاومة الوطنية الموزمبيقية (ريانمو) في موزمبيق، والجبهة الثورية الموحدة في سيراليون، أو جبهة التحرير الوطني فارابوندو مارتني في السلفادور) تحدياً للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية القائمة في كل دولة. كان - وما زال - ثمة مخاوف في بعض الأوساط من أن الممارسات المماثلة تعترض المفهوم الأساسي لمنظومة الأمم المتحدة، أي مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول. وقد كان ثمة مناقشات ومخاوف بشأن إضفاء الشرعية على هذه الجماعات أو التفاوض مع إرهابيين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من السياسات والعقوبات الصارمة لمكافحة الإرهاب في العقد الماضي، فازت البراغماتية في نهاية المطاف. وتقرّر الجهات الفاعلة رفعه المستوى بأنه من أجل وضع حد للعنف في صراع داخلي مستمر، غالباً ما لا يكون ثمة خيار سوى إشراك الجهات الفاعلة المسلحة - سواء كانت حكومية أو غير حكومية - وبما فيها تلك المدرجة على لائحة الإرهاب الدولية. وفي بعض الحالات، كان انتهاء الدعم السوفيتي وسحبه من الحركات المسلحة اليسارية الداعف وراء هذه الخطوة. وفي تسعينيات القرن الماضي على سبيل المثال، انضمت الجماعات المتماثلة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى المقاولات. كما لعبت المعايير العالمية لحقوق الإنسان دوراً هاماً هي الأخرى، وذلك من خلال توفير إطار يمكن فيه اعتبار مطالب ومظالم العديد من المجموعات غير التابعة للدولة كمطالب مشروعة، ولا سيما تلك التي تتنافس على تقرير المصير.

وبالإضافة إلى إشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بدأ المجتمع الدولي أيضًا بتقديم الدعم الأساسي لمساعدة الأطراف الفاعلة على الأرض في المفاوضات. وتقوم الأمم المتحدة والعديد من الحكومات المشاركة في جهود الوساطة حالياً بتقديم المساعدة التقنية، والضمادات الأمنية، والدعم اللوجستي وحتى المالي لتمكين الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة وتشجيعها على المشاركة في محادثات السلام، فالفائدة متبادلة. وحتى الجماعات غير التابعة للدولة، والتي قد لا تثق بطبعتها بالأمم المتحدة كمنظمة قائمة في الدولة، تسعى إلى التعامل مع المبعوثين الأمميين. ومع أن الأمر قد يبدو بدريئاً الآن، لكنَّ الواقع أنَّ هذه الدول الأعضاء تسمح للمبعوثين الأمميين بإشراك الجماعات المسلحة المعارضة غير التابعة للدولة يشكل تطوراً بالأهمية، ولكنه حصل مؤخرًا.

إن التعاون المتنامي بين الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف من جهة، ونظمات الوساطة وبيناء السلام الدولية غير الحكومية من جهة أخرى، تطور حديث الهد أياً. وقد كان مركز كارتر من أولى المنظمات التي عملت في هذا المجال. وتدخل الأمم المتحدة وحكومات دول مثل النرويج، وفنلندا، وسويسرا، وغيرها، بانتظام في شراكات مع المنظمات الدولية غير الحكومية، مثل مركز الحوار الإنساني، وسويس بيس، ومبادرة إدارة الأزمات. كما يسهّل العديد من المنظمات الرائدة مثل المركز الأفريقي للتنمية البناء للنزاعات (ACCORD)، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام (WANEP) في أفريقيا، وسيراباز (SERAPAZ) في أمريكا اللاتينية، إمكانية الوصول إلى الجماعات غير التابعة للدولة ويقوم بقيادة جهود المجتمع لبناء السلام.

أصبح من الواضح للمجتمع الدولي - بما فيه المبعوثين الأممي - أنه من أجل تجنب الأخطاء غير المقصدودة، يحتاج الوسطاء والأطراف المتناوحة في عملية السلام إلى خبرة محددة في الموضوع أو السياق. فعندما يتم إبرام اتفاقيات يستحيل تنفيذها بسبب وقائع لوجستية مثل أطر زمنية غير واقعية لنزع السلاح أو إقامة الانتخابات، تصل العمليات إلى طريق مسدود أو تقشل.

ما زالت النساء اللواتي لم يحملن السلاح في سوريا قوتة سلام ورمزاً للسلام؛ في حال لم يتم إشراك هؤلاء النساء وشخصيات أخرى من المجتمع المدني، لا أتوقع أن يتحقق السلام في وطني.

دكتور ريم تركمانى، متخصصة في الفيزياء الفلكية وموسعة شريكه لتيار بناء الدولة السورية

^٧ اظر غرفة العمليات الساسية "Women's Situation Room" .http://www.unwomenwestandcentralafrica.com/womens-situation-room.html .
^٨ اظر كريمة شارمي Craig Charney: "Syrian Perspectives on the Conflict" Maybe We Can Reach A Solution: Syrian Perspectives on the Conflict .<http://www.pewresearch.org/reports/2013/05/syrian-perspectives-on-the-conflict>

ومن أجل معالجة هذا الضعف، أنشأت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية في العام ٢٠٠٨ وحدة دعم الوساطة بهدف تعزيز توسيع قدرات الأمم المتحدة على المشاركة في عمليات الوساطة. كما شكلت فريق استعداد من كبار مستشاري الوساطة لتسخير الخبرات الخارجية بشأن قضايا تكون عادة في صلب محادثات السلام، مثل تقاسم السلطة، والدستور، والأمن، والموارد. وبحلول العام ٢٠١١، تم توسيع الفريق ليشمل خبراء في تصميم عملية الوساطة، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، والشمولية (inclusivity).^٩

تطور معياري: الواقع على الأرض تدفع بدعوة لإشراك المرأة

وقد شهد العقدان الماضيان أيضًا تقدماً هاماً في مجال الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بالسلام والأمن. وكان اعتماد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن، والقرارات السبعة اللاحقة التي تؤطر جدول الأعمال، انظر الملحق الأول) من أكثر التطورات غير المسبوقة. انبثق جدول الأعمال هنا من ألفه إلى يائه من واقع تجرب المرأة بالعيش في الحرب والعمل من أجل السلام، وهو يعترف بدور المرأة ومساهماتها في صنع السلام والأمن، وحقها في إدراجهما في المفاوضات المتعلقة بالحرب والسلام، وأهمية تلبية الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال (أي التتبّه إلى النوع الاجتماعي) في جهود الإغاثة والإنسان والجهود التالية للصراعات.

إذا كانت الحرب من صنع الرجال، دعوا السلام يكون صناعة المرأة.

أمل باشا، رئيسة منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان وعضو مؤتمر الحوار الوطني اليمني (اليمن)

كانت مشاركة مجموعات من المجتمع المدني موجهة نحو السلام وتقودها النساء عاملاً محفزاً رئيسياً بالنسبة إلى مناصري القرار. وقد تم التعبير عن ذلك في الرسالة المركزية بالقول إن النساء يبنين السلام ويقدمن مساهمات حاسمة لمنع النزاعات وحلها. ولكن في العام ٢٠٠٣، قاوم مجلس الأمن الدولي استخدام مصطلح المجتمع المدني، ففي القرارات السابقة، كان النص يشير إلى حل النزاعات الأصلية والمحلية وعلى "المرأة بشكل عام". وكان تطور المواقف والسياسات وأضحاها في الطبيعة المتغيرة للمصطلحات المستعملة في القرارات اللاحقة. وبحلول العام ٢٠٠٨، ومع اعتماد القرار ١٨٢٠، لم يتعارض أحد - حتى أشد المعارضين لجدول أعمال المجلس - على الإشارة إلى المجتمع المدني. وفي النصوص اللاحقة - ولا سيما القرارين ١٨٨٩ و ٢١٢٢ - أصبح ذكر المرأة في المجتمع المدني لغة قياسية.

غالباً ما يُنظر إلى جدول الأعمال باعتباره يضم قضايا المرأة أو حقوق المرأة فحسب، ولكن على الرغم من ذلك، تكمّن قوته في الواقع أنه يطالب الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية، ويدعوها رسمياً إلى الانخراط في جهود حل النزاعات والعمل مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة. ومن خلال عدم فتح الباب للتدخلات العسكرية، يتحدى فكرة أن السلام حكر على الدولة. وبدلاً من ذلك، يخلق جدول الأعمال فرصة للمجتمع الدولي ليشارك بشكل مشروع الجهات الفاعلة الوطنية غير التابعة للدولة والتي تسعى إلى التغيير بدون استخدام السلاح. وهذه وسيلة لجعل مفاوضات السلام عملية مجتمعية بدلاً من أن تكون عملية سياسية ترتكز على الأمن.

عادةً ما تبيّن النساء من بناء السلام الوجه الإنساني للحرب. تتحدى النساء مفهوماً ضيقاً في غالب الأحيان يفيد بأنه ينبغي التفاوض على السلام في إطار عملية طلب تركيز اهتمام أكبر على نواحي الإغاثة، والإنسان، والعدالة الاجتماعية. ففي الواقع، يمكن أن يبعد حضور النساء من بناء السلام المفاوضات عن المفاهيم المحددة لوقف الأعمال العدائية وتقاسم السلطة ليقربها من تقاسم مسؤولية الضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة من الحرب من أجل بناء مستقبل أكثر شمولية وديمقراطية.

الإشراك على طاولة المفاوضات ترين على الإشراك في السياق ما بعد الصراع. ويجب أن يبيّن هذا النموذج عمليات الإشراك ويقولها بعد انتهاء المفاوضات.

فبرجينيا بوفنبي،
كبيرة مستشاري مهد السلام الأمريكي

يتبع جدول القرار ١٣٢٥ تأثيره المحفز. وقد صدرت قرارات مماثلة عن المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية. وبات لا يُذكر من خمسين بلداً الآن خطط عمل وطنية تفرض إشراك المرأة في العمليات ذات الصلة بصنع السلام والأمن. وفي حالات الصراع الكثيرة، شكلت النساء من بناء السلام قوة ضغط لوضع هذه الخطط، وسخرن جدول أعمال القرار ١٣٢٥ لدعم طالبهن بإشراكهن في عمليات السلام والعمليات السياسية. لم يكتمل تنفيذ الخطط هذه بعد، ويعود سبب ذلك جزئياً إلى نقص الموارد وضعف الإرادة السياسية. ولكن الخطط والجهود الأخرى الرامية إلى توطين جدول الأعمال توفر منبراً للأصول المعايير العالمية على المستويات الوطنية. كما مهد جدول الأعمال الطريق نحو مناقشات حول الرجال، والسلام، والأمن، والشباب، والسلام، والأمن على المستوى الدولي.

٩. للاطلاع على لائحة أعضاء فريق الاستعداد للعام ٢٠١٥ وسيرهم الذاتية الوجيز، الرجاء زيارة الموقع <http://peacemaker.un.org/mediation-support/stand-by-team>.
"The Evolution of the United Nations Standby Team of Mediation Experts in Context" by Antje Herberg, John Packer, Miguel Varela, and Michael Farila.

اكتسب دعم الوساطة السلمية في النزاعات أيضًا تأييداً قوياً في أوساط الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٨٣/٦٥ (٢٠١١)، الذي شاركت كل من تركيا وفنلندا في رعايته. وقد دعا القرار أيضًا إلى مزيد من الشمولية (inclusivity) وإلى مشاركة المرأة على وجه التحديد. وتماشياً مع القرار والتطورات التشغيلية

في الواقع، لكل جماعة تم إقصاؤها أو إبعادها عن الميدان الكثير من القدرات، والحماس، والإيمان في تحقيق التغيير.

إشراق ثابت،

محامية وناشطة في مجال حقوق المرأة (اليمن)

والمعايير الأخري، أصدرت الأمم المتحدة أول دليل توجيهات للوساطة الفعالة (٢٠١٢). وبناءً على مشاورات مع الوسطاء والممارسين في مختلف أنحاء العالم، توصلت الوثيقة إلى دروس رئيسية وأسلوب الضوء على ثمانى أساسيات للوساطة... من أجل عملية فعالة، على النحو التالي:

١. استعداد فريق الوساطة؛

٢. الحيادية تجاه الطرفين، ولكن ليس بالضرورة عدم الانحياز، ولا سيما إذا تعلق الأمر بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان؛

٣. الترابط والتنسيق بين مجموعة الأطراف المشاركة في جهود الوساطة؛

٤. موافقة الأطراف واستعدادها للتفاوض بحسن نية؛

٥. الملكية الوطنية للعملية، ونتائجها، وتنفيذ الاتفاques؛

٦. الاتساق مع القوانين الدولية والأطر المعيارية؛

٧. إشراك شريحة واسعة من الأطراف المتنازعة وغيرها من أصحاب المصلحة؛

٨. اتفاques سلام ذات جودة تحلل الصراع وتهدف إلى منع ظهوره مجدداً في آنٍ معاً.

الإطار ١. القيمة المضافة:

النساء من بناء السلام والمجتمع المدني في مفاوضات السلام

تبين البحوث أنَّ الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني قد ساهمت بما يلي في جهود الوساطة وصنع السلام:

✓ تحسين صمود اتفاques السلام. يشير تحليل ٨٣ اتفاques سلام بين العامين ١٩٨٩ و٢٠٠٤ إلى أنَّ مشاركة المجتمع المدني تتخلل من فرصة تراجع الأطراف عن تنفيذ الاتفاques (وبالتالي يزيد من استدامة العمليات) بنسبة ٦٤٪.

✓ العمل كرقيب شعبي. يستطيع المجتمع المدني أن يضع الأحزاب السياسية في موضع المساءلة وأن يضغط عليها لتتوصل إلى اتفاق من خلال الرسائل والتبيئة، بدلاً من استخدام تكتيكات تأخير أو اللجوء إلى العنف كاستراتيجية للتفاوض.

✓ مراقبة العملية والاتفاques وتعزيز الاقتئاع الشعبي. يراقب المجتمع المدني العملية برمتها وتنفيذ الاتفاق، كما يقوم بتوثيق المعلومات ونشرها إلى الجهات الدولية، وبخاصة إلى الجمهور. فمن خلال تمثيل مجموعة واسعة من المدنيين المتضررين من النزاع، يلعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في التأثير على الرأي العام لصالح هذه العملية ونتائجها أو ضدتها.

✓ طرح القضايا الحاسمة بالنسبة إلى الشعب على نطاق أوسع. غالباً ما ترتكز الأطراف المتحاربة على احتياجاتهما العاجلة الخاصة والوصول إلى السلطة. ويمكن للمجتمع المدني أن يحول مضمون المحادثات ليعالج الأسباب

١٠. انظر دليل الأمم المتحدة للوساطة الفعالة United Nations Guidance for Effective Mediation (٢٠١٢)، peacemaker.un.org.

١١. ديزيري نيلسن Desirée Nilsson، "إرساء السلام: دور أطراف المجتمع المدني في اتفاques السلام والسلام المستدام" Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace، International Interactions، رقم ٢، صفحة ٤٢ إلى ٦٦، ٢٠٠٩.

الكامنة وراء الصراع ويعكس مصالح الشعب، وألوياته، واهتماماته بشكل أفضل. ويمكن أن يعزز ذلك الملكية الوطنية والاقتناع، إذ يشعر الشعب أنه يشارك أكثر في تنفيذ الاتفاقية الموقعة والحفاظ عليها.

✓ **توفير فرص حل المشاكل والتوصل إلى مقاربات جديدة.** عندما تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، تقوم في كثير من الأحيان بتطوير عمليات موازية أو عمليات تتبع المسار الثاني، مما يخلق فرصة اختبار أفكار جديدة، أو إجراء تحليل مشترك، أو المساهمة في إحداث تغييرات في الثقافة السياسية في كلا الجانبين.

✓ **تعزيز المزيد من التماسك الاجتماعي ونبذ العنف.** يساعد الإدراك واسع النطاق للمدنيين المتضررين من خلال تسهيل إشراك المجتمع المدني على تحقيق التماسک الاجتماعي، الذي يعد عنصراً هاماً لتحقيق السلام الدائم. كما أنه يحد من الدعم الشعبي لردود الفعل العنيفة إذا ما شعرت الجماعات أنها مستبعدة من العملية أو الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

✓ **توفير مدخلات ومعلومات تقنية حساسة.** غالباً ما تتمتع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالخبرة في القضايا الحرجية (مثل احتياجات الضحايا، وتقاسم الموارد، والحقوق المدنية، وحقوق الإنسان) و/أو بالمعرفة المحلية الأساسية في العملية.

✓ **تقديم إسهامات جوهيرية هامة لتحسين الحلول والنتائج.** تتمتع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أيضاً بمعرفة حول عمليات السلام السابقة التي اتبعت المسار الأول أو المسار الثاني. وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة السياسية قد تفتقر إلى هذه المعرفة، فمن الضروري أن تتحلى ديناميكية كل جولة من المحادثات وجوهرها بالمعرفة.^{١٢}

نطاق الشمولية (inclusivity): مفاهيم وتعريف

قد يكون الرابط بين الإشراك وفعالية عمليات الوساطة أكثر مفهوم مبتكر أبرزته توجيهات الأمم المتحدة. وفي حين تشير الأدلة النوعية والكمية إلى أن العمليات المشركة، وبخاصة تلك التي تشمل المجتمع المدني، تولد نتائج أفضل وفرصة أكبر للنجاح، ما زال ثمة جدل، وشك، وخسارة من الآثار العملية للشمولية بين أوساط خبراء الوساطة والتكتوقرات الدوليين.

ويرى البعض أن إشراك مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة يجعل العمليات فوضوية ومعقدة جداً، ولكن السوابق والبحوث تبين أن هذا المفهوم غير صحيح. على سبيل المثال، شارك ١٧ حزباً وجماعة مسلحة في عملية السلام في بوروندي^{١٣}، بينما شاركت ثمانية أحزاب سياسية في العملية المماثلة في النيبال^{١٤}. وبالمثل، أسمه عدد من القيادات الدينية والمتحمسة في عملية السلام الصومالية^{١٥}.

ولكن الدعوات إلى "الشمولية" (inclusivity) كانت أيضاً مصدرًا للتوتر والارتباك. وبحكم التعريف، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة كلها باعتماد المفهوم واحتياجه بشكل جماعي. فمن جهة، تضم الشمولية مجموعة الجماعات المسلحة التي قد تكون نشطة في وضع الصراع، بما فيها تلك التي تصفها الأمم المتحدة أو دول فرادي بـ"الإرهابية". غالباً ما يقول الوسطاء ذوو الخبرة إنهم بحاجة إلى فحص شامل للتواصل وإشراك الجهات الفاعلة كلها بدون قيود السياسة الدولية ليكونوا فعالين. على سبيل المثال، كان جيش الرب للمقاومة في أوغندا منبوداً لوقت طويل، ولكن اعترف كل من الحكومة الأوغندية والمجتمع الدولي في نهاية المطاف بالحاجة إلى محاولة التواصل والوساطة معه.^{١٦} وبالمثل، ما زال يتم بذلك جهود لإشراك طالبان في أفغانستان.^{١٧}

عندما يتحلى الوسطاء بإرادة إشراك وشمل النساء والمجتمع المدني، يجدون طريقة للقيام بذلك.

سانام ناراجي-أندرليني

المدير التنفيذي لشبكة العمل الدولي للمجتمع المدني

ومن جهة أخرى، يحتضن مفهوم الشمولية (inclusivity) كيانات المجتمع المدني غير التابعة للدولة وغير المسلحة والتي تنشط في مناطق النزاع، ولكن تكون عادة مهتمة. وتتراوح هذه الكيانات بين الأقليات، والنساء، والشباب، وغيرها من قطاعات المجتمع. وقد أظهر العقدان

١٢. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التأثير الإيجابي لمشاركة المرأة والمجتمع المدني، انظر ثانياً بافنولز Thania Paffenholz، محرر، المجتمع المدني وبناء السلام: تقييم نقدي (Boulder: Lynne Rienner، ٢٠١٠).
١٣. الكسندر رامبوثام وآخرين، عمليات اضفاء الشرعية وسلام: من الإكراه إلى المواجهة "Civil Society and Peacebuilding: A Critical Assessment" (Accord 25، ٢٠١٤).
١٤. Legitimacy and peace processes: From coercion to consent" Conciliation Resources
١٥. "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections Between Presence and Influence" (Sanam Naraghi Anderlini، ٢٠١٣).
١٦. "Women Building Peace" (Boulder: Lynne Rienner، ٢٠٠٧).
١٧. International Alert and Initiative for Inclusive Security, Inclusive Security, Sustainable Peace (العاصفة واشطن، ٢٠٠٤).

١٨. انظر هنري بوشوف، والديمار فراي وجورج روتباخ من الحرب الأهلية إلى السلام المنشروط The Burundi Peace Process: From civil war to conditional peace (جزيران/يونيو ٢٠١٢).

١٩. انظر آنريكيو دانورو غيو (تونغاري)، الأحزاب السياسية في النيل والطريق الصعب نحو دستور جديد "Nepal's Political Parties And The Difficult Road Towards A New Constitution" (Enrico D'Ambrogio، ٢٠١٤).

٢٠. إبراهيم علي أمير أوكر "Oker" (Ali Amber)، عمليات صنع السلام في المجتمعات في جنوب وسط الصومال "Community Peace Processes in south central Somalia" (Accord 21 Conciliation Resources 2010).

٢١. انظر جوانا ر. كوين Joanna R. Quinn، الوصول إلى السلام: التفاوض مع جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا "Getting to Peace: Negotiating with the LRA in Northern Uganda" (الجزء ١٠، رقم ١، ٢٠٠٩).

٢٢. انظر شون كاين Sean Kane، التحدث مع طالبان: هل يجب أن يكون الدستور الأفغاني موضوع تفاوض؟ "Talking with the Taliban: Should the Afghan Constitution Be a Point of Negotiation?" (الأمريكي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

الماضيأن أن النساء يكن غالباً جهات فاعلة وأصحاب مصلحة أساسين في هذا المجال. قد تعمل البعض من هؤلاء النساء من خلال منظمات قائمة من قبل، بينما يظهر البعض الآخر من خلال التحركات الشعبية أو كأول المستجيبين في الأزمات الإنسانية، فينخرطن في الجهود المجتمعية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة.

تحدد إلينا مانديلا في مجلس الأمن وقال إن الرجال غير مستعددين لإشراك النساء. كان يجلس في المساء [مع النساء] ويستمع إليهن، ويقترح في الصباح [نقاطهن] كما لو كانت أفكاره، وكان الرجال يحبونها. وفي نهاية المطاف، قال [للرجال] إن هذه الأفكار هي نقاط النقاش التي طرحتها النساء، ولبست أفكاره... هكذا نجح في إشراك النساء في الجولتين الأخيرتين.

- أنورول شاودهاري
مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة

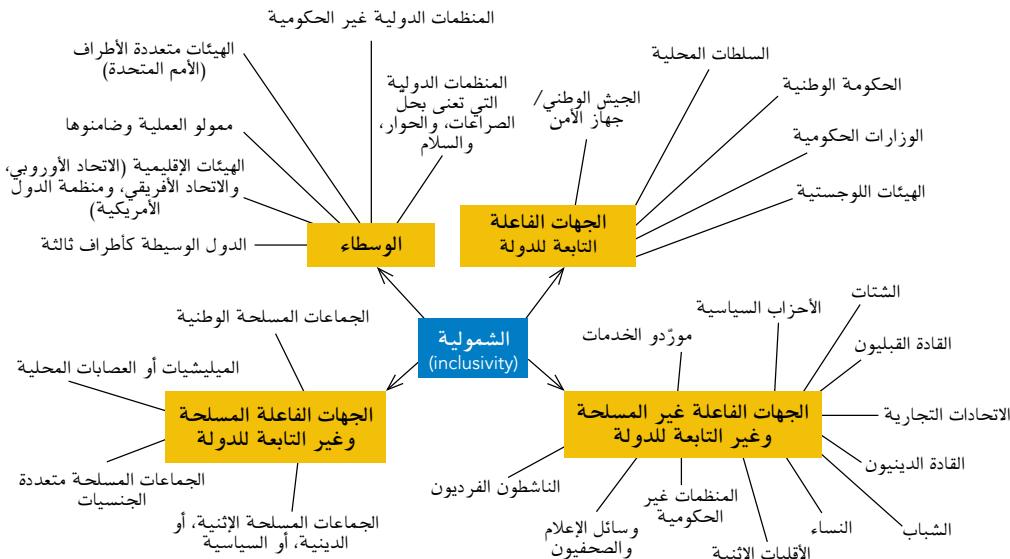
من الهيئات الحكومية وصولاً إلى الأحزاب السياسية وكلائها، والزعماء التقليديين، ومجتمع الأعمال، وجماعات الشتات، والمنظمات التجارية والمهنية.

يمثل الرسم البياني في الصفحة ٢١ تصويراً جزئياً للجهات الفاعلة المعنية، ويحدد تفاصيل الوسطاء المحتملين، والمفاوضين، والجماعات الأخرى التي ينبغي إشراكها.

في السنوات العشرين الماضية، حصل بعض التقدم بشأن إشراك الجهات الفاعلة غير المسلحة وغير التابعة للدولة. وفي تسعينيات القرن الماضي في غواتيمالا، قادت الكنيسة تشكيل منتدى للمجتمع المدني الذي جمع مجموعات السكان الأصليين، والمنظمات النسائية، وممثلين للنقابات العمالية، وغيرها من الجماعات لإبلاغ محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والتأثير عليها.^{١٨} وفي الآونة الأخيرة، تضافرت جهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات لتشمل القيادات الدينية والقبلية في محادثات السلام (كما في الصومال والعراق).

تصوير جزئي لمجموعة الجهات الفاعلة في عملية السلام الشمولية

© ٢٠١٥



أقرت الجهات الدولية، بما فيها الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، أيضاً بأهمية الشتات والأفراد والجماعات المنفية، ولا سيما في العراق، وأفغانستان، وليبيا، وسوريا. وبغض النظر عن مكانتهم في مجتمعاتهم، اعترف المجتمع الدولي بهم كقيادة شرعيين وشخصيات معارضة لها الحق في المشاركة في عمليات السلام والعمليات الانتقالية.^{١٩}

ويعزز التحليل الإحصائي الناشئ البيانات التجريبية^{٢٠} التي تشير إلى أنه ليس لإشراك المجتمع المدني في عمليات السلام أي تأثير سلبي ملحوظ على النتائج. ويمكنه في الواقع أن يقلل من فرص الفشل بنسبة تصل إلى ٥٠٪. وعلاوة على ذلك، يشير البحث النوعي إلى أن مشاركة المرأة

١٨. انظر من الحرب الأهلية إلى المجتمع المدني: الانتقال من الحرب إلى السلام في غواتيمالا وليبيريا "From Civil War to Civil Society: The Transition from War to Peace in Guatemala and Liberia" (جزيران/يونيو ١٩٩٧).

١٩. انظر أماندا روث Amanda Roth، دور الشتات في المراحل "The Role of Diasporas in Conflict"، Journal of International Affairs (ربيع- صيف ٢٠١٥)، ليزا لاوسو وبيترى هوتانيمى Lisa Laasko and Petri Hautaniemi، الشتات، التنمية، وصنع السلام في القرن الأفريقي "Diasporas, Development and Peacemaking in the Horn of Africa" (الندى: Zed Books، ٢٠١٤).

٢٠. ديزيري نيلسون Desirée Nilsson، إرساء السلام: دور أطراف المجتمع المدني في اتفاقيات السلام والسلام المستدام "Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace Accords and Durable Peace" (الندى: International Interactions: Empirical and Theoretical Research in International Relations، التجريبية والنظريّة في العلاقات الدوليّة، ٢٠١٣)، رقم ٣٨، صفحة ٤٣ إلى ٦٦.

القوية في عمليات السلام تؤثر على مضمون المحادثات ونوعيتها وتحسن من فرص التوصل إلى اتفاقات أكثر استدامة.^{١٠}

تغيير الأهداف المحددة للنساء

ومن المفارقة بمكان أنه على الرغم من نشاط النساء في كل صراع، والأدلة التجريبية على مساهماتهن، والأطر المعيارية القوية الناتجة عن ذلك، تبقى النساء (وبخاصة النساء من بناء السلام) مبعudas عن عمليات السلام إلى حد كبير. تمثل النساء أكثر قطاع تحذث عنه المجتمع الدولي، ولكن أقل قطاع عمل من أجله.

يكاد لا يتم أبداً إشراك النساء في المفاوضات كمجموعة من دون ضغط كبير على الوسطاء والمفاوضين؛ وفي المقابل، غالباً ما يتم إشراك جماعات المجتمع المدني الأخرى عمداً، كما في حال الجماعات الدينية مثلاً. عندما يتم إشراك النساء كجماعة منتظمة ويتم إعطاؤهن فرصة للتأثير على عملية التفاوض، يضفي بنوداً هامة على جدول الأعمال، بينما لا تقتصر على قضيابا النوع الاجتماعي والمرأة. وعلاوة على ذلك، لم يتم يوماً لإظهار أي مساهمة سلبية للنساء في المفاوضات.

ثانياً بافنهولز عن توسيع المشاركة
مشروع في مهد الدراسات العليا في جنيف

غالباً ما يدفع ذكر إشراك المرأة في عمليات السلام صناع السياسة الدوليين إلى طرح أسئلة نادراً ما تُطرح بشأن المشاركون الآخرين المعتملين أو الفعليين. فالنساء متهمات بأنهنّ نخبويات أو من القاعدة الشعبية. يتم التشكك في مؤهلاتهنّ ومكانتهنّ في مجتمعاتهنّ، وثمة شكوك بشأن قيمتهنّ المضافة أو الأدلة على مساهماتهنّ. وفي بعض الحالات، تطالب الجهات الفاعلة الدولية بمطالب غير عادلة لإشراك النساء صانعات السلام. على سبيل المثال، في خلال المحادثات السورية في مؤتمر جنيف ٢ في العام ٢٠١٤، سأل مبعوث رفيع المستوى إذا كانت النساء السوريات يستطيعن إيقاف الجماعات المتطرفة العنيفة (كوسيلة لإظهار مؤهلاتهنّ)، وهذا إنجاز لم تتمكن أي حكومة من تحقيقه حتى الآن.^{١١}

ثمة أيضاً سوء فهم مستمر مفاده أنَّ المنظمات غير الحكومية تقدّم مطلب إشراك المرأة وأنَّ الإطار المعياري متجرّد في المثل وليس في الواقع. وتضاف إلى ذلك افتراضات تكون غالباً خاطئة بشأن دور المرأة وقوتها في سياسات ثقافية محددة. على سبيل المثال، عندما أثيرت مسألة مشاركة المرأة الصومالية في العملية الانتقالية في العام ٢٠١١، ادعى العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي أنَّ للصومال ثقافة محافظه ليس للنساء فيها أي سلطة أو نفوذ. ولكن النساء الصوماليات كن يتناقظن مع تنظيم الشباب على إطلاق سراح الرهائن، وفتح المطار، وتوفير المساعدات الطبية والإنسانية.^{١٢} وقد ساعدتهنّ مكانتهنّ في مجتمعاتهنّ وعشائرهنّ على التفاوض مع أمراء الحرب، وإنشاء مخيمات لتسريح أفراد الميليشيات وإدارتها، والضغط على الشيوخ المحليين للتدخل.^{١٣} ويحصل أمر مماثل في أفغانستان، إذ تتفاوض النساء بشكل منتظم مع حركة طالبان أو يشاركن في العمليات السياسية محلياً. ومع ذلك، تتبع الجهات الفاعلة الدولية الادعاء بأنَّ حركة طالبان لا تقبل التحدث مع النساء.

لا يسعنا القول إنَّه ما من نساء قادرات. ثمة الكثير من النساء قادرات، ولا يمكننا إقصاء أكثر من نصف السكان من عملية اتخاذ القرارات.

بيتي أوغوارو، (جنوب السودان) عضو في فريق الوساطة بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية

الإطار ٢. ما يقلنه النساء: المشاركة وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥

مقتضفات من النتائج الرئيسية^{١٥}

١. ما زال العديد من الحكومات، وموظفي الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني يجهل جدول أعمال قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ أو يسيئ فهمه.

٢. لا يقوم كل من الحكومات والوسطاء الدوليين بعمله. إشراك آراء المرأة ليس جزءاً من إجراءات تشغيلية معيارية للحكومات أو الوسطاء في عمليات السلام.

١٠. انظر أوريلى، وسوبيلاهين، وبافنهولز، Reimagining Peacemaking، "أعادة تخيل السلام"، O'Reilly، Ó Súilleabháin، and Paffenholz Thania Paffenholz، نتائج مشاريع "المشاركة الأوسع والمجتمع المدني وبناء السلام" في ما يخص النساء والتوزع الاجتماعي، دراسات النساء والجنس والسلام في ميدان الدراسات العليا الدولية والتنموية (Broader Participation and 'Civil Society And Peacebuilding' Projects)، "Results on Women and Gender from the 'Broader Participation' and 'Civil Society And Peacebuilding' Projects" (جنيف: مركز دراسات الصراعات والتربية وبناء السلام في معهد الدراسات العليا الدولية ومعهد حكم ورفع المستوى، ٢٠١٥).

١١. كان الكاتب حاضراً في خلال المحادثات بين ناشطات سوريات في مجال السلام ومعه حكمي رفيع المستوى، جنيف، سويسرا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٢. تم طرح هذه النقطة في خلال مباحثات بين قائدات صوماليات في اجتماع مع الكاتب واستئناف الأمم المتحدة (جنيف: Faiza Jama Ibrahim، Hudda Ibrahim، Somali Women and Peacebuilding)، النساء الصوماليات يعلمون من أجل السلام، Conciliation Resources (2010). Accord، "الإنساء الصوماليات وبناء السلام" (جنيف: Women Mobilizing for Peace، Somali Current ٢١، ٢٠١٤).

١٣. انظر أندرياني وجون تيرمان، Sanam Anderlini and John Tirman، ما يقلنه النساء: المشاركة وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥، تقييم دراسة حال (جنيف: What the Women Say: Participation and UNSCR 1325, A Case Study)، ٢٠١٥.

١٤. انظر أوريلى، وسوبيلاهين، وبافنهولز، Reimagining Peacemaking، "أعادة تخيل السلام" (جنيف: مركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا/شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠).

٣. ما تزال الصدفة، وليس المنهج، الدافع وراء التدخلات التي تدعم مشاركة المرأة.

٤. لا تطبق الجهات المانحة مواضعها. ثمة اختلاف بين سياساتها بشأن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ من جهة، وبين إجراءاتها، وبرامج مساعداتها، وتدخلاتها الدبلوماسية في حالات النزاع من جهة أخرى.

٥. ما زالت المشاركة في المحادثات تستند على معيار المسؤولين: «من أنت؟ هل لديك جيش؟» يبدو أن النساء غير مؤهلات للمشاركة إلا إذا كان في الوقت عينه قائدات بارزات تتمتع بالخبرة في المفاوضات رفيعة المستوى وناشطات على مستوى القاعدة مع جمهور كبير من المناصرين. وحتى إذا تحقق ذلك، ما من ضمانات. أمّا مؤهلات الجهات الفاعلة المسلحة، فتختصر بقرارتها على إشاعة العنف.

٦. محادثات السلام لا تسعى إلى تحقيق سلام شامل. بدلاً من ذلك، تميل إلى التركيز على وقف إطلاق النار، والترتيبات السياسية، وإدارة الصراع بما يناسب النخبة السياسية.

٧. تناصر حكومات وجهات فاعلة دولية عدّة اهتمامات المرأة، ولكنها لا تدعمها في التدخلات الرئيسية.

٨. لا يرتبط بناء القدرات مباشرة بقضايا السلام والأمن بالنسبة إلى المرأة. وحتى في الحالات التي يتم فيها منح تدريبات للنساء، لا يتم غالباً تحضيرهن على نحو كافٍ لمعالجة العديد من القضايا الرئيسية المطروحة، مثل الحكم وتقاسم السلطة.

مناقشة مسألة «كيفية» جعل عمليات السلام شمولية

على الرغم من التطور الكبير لعمارات الوساطة وحل النزاعات، وكذلك للتفاهمات المعيارية بشأن إشراك النساء على أعلى المستويات، ما زالت مقاومة إشراك النساء وسوء فهمه عاملين سائدين في الكثير من عمليات السلام الرسمية. ويتم إقصاء معظم النساء من بناء السلام عن عمليات السلام التي ستحدد مستقبل بلادهن، فيجدن أنفسهن بمواجهة عوائق تمنع دخولهن، على غرار غياب الإرادة السياسية لدى الوسطاء والأطراف الثالثة المفاوضة، كما يواجهن مستوىًً أصعب من الأسئلة حول شرعيةهن وخبراتهن أو ممارستهن المخصصة.

وإدراكاً لذلك، جمعت شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني والمنظمات الشريكة^{٦٦} المجتمع المدني، والحكومات، والمنظمات الدولية في حزيران/يونيو ٢٠١٤ في ندوة بعنوان «التفاوض على سلام أفضل». وقد تجاوزت الندوة مسألة سبب أهمية الشمولية (inclusivity) لتسائل عن كيفية ممارستها. وقد ناقش المشاركون التحديات المشتركة القائمة أمام الإشراك والحلول الممكنة لهذه التحديات فيما تظهر في الوقت الفعلي.

بناءً على ندوات، ومشاورات إقليمية، ومقابلات لاحقة لمبادرة السلام الأفضل الواردة في الباب الثاني ستة عوائق مشتركة أمام الإشراك (القسم الأول)، وتتوفر إطاراً بسيطاً ولكن شاملاً لضمان إشراك منهجي وأكثر تنظيماً للنساء من بناء السلام ومنظورات النوع الاجتماعي في عمليات الوساطة وصنع السلام (القسم الثاني).

من هنّ «النساء من بناء السلام»؟

تشير عبارة «النساء من بناء السلام» إلى النساء الأفراد والمنظمات التي تقودها النساء والملتزمة باللاغعنف؛ هؤلاء النساء يؤيدن محادثات السلام ويساندن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ويدافع البعض منها عن العدالة، فيما يعمل البعض الآخر لمعالجة آثار الصراعات و/أو تعزيز السلام من منظور النوع الاجتماعي. غالباً ما يكن هؤلاء النساء أولئك الذين يدعون إلى محادثات السلام، ولكنهم ما زلن مهتمين على الرغم من ذلك. (انظر الإطار ٣ بشأن المعايير النموذجية لتحديد المجتمع المدني، صفحة ١٧).

الباب الثاني أداة السلام الأفضل: دليل عمليات السلام والمفاهيم الشمولية

نَعْمَةٌ قدرٌ كبيرٌ من الأسبقية في ما يتعلّق بالتوسيعية وإشراك النساء من بناء السلام في الوساطة. وللأسف، غالباً ما تكون الإجراءات مخصصة؛ قد يتم توفير التمويل، ولكن ليس الدعم اللوجستي، أو يكون ثمة دعم خطابي لإشراك المرأة بدون أي دعم فني أو مالي له. وفي أغلب الأحيان، يكون ثمة غياب على مستوى تحديد مكانة الجهات الفاعلة في مجال السلام ومعالجة مفهوم السلام الذي يتم إنشاؤه في خلال العملية. تقدّم أدّة السلام الأفضل إطاراً بسيطاً لتجنب الممارسات المخصصة، وتشجيع مقاربة منتظمة وشاملة في كل مراحل عمليات السلام، وتحسين ممارسة صنع السلام والوساطة.

ما هي أدّة السلام الأفضل؟

أدّة السلام الأفضل مفتوح المصدر للمساعدة على تحسين الوساطة، مع التركيز على الإشراك المنتظم والمنظم لـ:

- منظمات المجتمع المدني غير العنيفة والمؤيدة للسلام والمساواة – وبخاصة النساء من بناء السلام؛
- وجهات النظر بحسب النوع الاجتماعي بشأن القضايا الموضوعية الخاصة بمحادثات السلام.

ما من مقاربة واحدة تناسب الجميع. بدلاً من ذلك، تسلط الأداة الضوء على المكونات الضرورية التي يجب أن تتكيّف مع كلّ بيئة لضمان عملية فعالة.

لمن الأداة مناسبة؟

تناسب الأداة في المقام الأول الحكومات عندما تكون أطراف ثالثة، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والأطراف المتفاوضة، والجهات الأخرى الملزمة بما يلي:

١. التوسط في صراع أو أزمة؛
٢. دعم وساطة، أو تمويلها، أو الموافقة عليها؛
٣. المساعدة في التوصل إلى حل مستدام للنزاع، والتخفيف من مخاطر عملية متصدعة قد تؤدي إلى تجدد العنف أو ازدياده؛
٤. تنفيذ قرار الجمعية العمومية بشأن الوساطة السلمية في النزاعات؛
٥. تنفيذ جدول الأعمال الخاص بالمرأة، والسلام، والأمن (قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والقرارات ذات الصلة)؛
٦. مناصرة و/أو مراقبة إشراك جماعات المجتمع المدني في عمليات السلام وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥.

ما أهمية الشمولية (inclusivity)؟

يساهم إشراك المجتمع المدني في شرعية عمليات السلام واستدامتها من خلال:

- زيادة اقتناع الشعب بهذه العملية والملكية الوطنية لها والحدّ من محاولات إفشال العملية على يد الفئات المستبعدة؛
- مساءلة الأطراف المتفاوضة المتحاربة من أجل تحقيق توازن أفضل بين تقاسم "السلطة" و"المسؤولية" عن مستقبل مجتمعاتها؛
- التشجيع على التحلي بإرادة سياسية أكبر بين الأطراف المتحاربة من أجل إنهاء العنف وحل النزاعات سلمياً؛
- معالجة القضايا الإنسانية وقضايا الأمن البشري الحرجة؛
- توفير فرص بديلة لحل المشاكل؛
- توسيع فهمنا الجماعي لمفاهيم السلام وممارسته ودمج حكمة بناء السلام؛
- زيادة احتمال الالتزام بتنفيذ الاتفاques التي يتم التوصل إليها.

القسم الأول العوائق الشائعة والحلول المبتكرة: سوابق جديدة لصنع السلام الشمولي

عمليات السلام كتغيير مجتمعي

رُكِّزت عمليات السلام والتحول السياسي منذ فترة طويلة على إنهاء العنف وحل النزاع المسلح. ولكن هذه العمليات توفر أيضًا فرصة ضرورية لتحويل الدول المتضررة من الصراع أو الأزمة. وتستطيع هذه العمليات - وينبغي بها - أن تؤدي إلى مؤسسات جديدة، وإصلاح دستوري، ونظم عدالة محدثة، وبني جديدة للسلطة، وعلاقات بين المجتمعات تعالج أسباب النزاع الجندرية وأثاره. وفيما تطالب الحركات المدنية في مختلف أنحاء العالم بال المزيد من المشاركة في الحكم، نجد أيضًا مطالبة متزايدة بتجاوز الأهداف القصيرة الأجل لعمليات السلام - مثل إنهاء العنف - لتحقيق الأهداف طويلة الأجل، مثل السلام المستدام والتحول الاجتماعي.

” يريد النساء على طاولة المفاوضات لأنهن يثرن قضايا النوع الاجتماعي والقضايا الإثنية ويناقشن مسألة الحكم والاهتمامات الاجتماعية. النساء يبقين المفاوضين والمنفذين صادقين ”

السفير دون شتاينبرغ،
الرئيس التنفيذي لمنظمة تعليم العالم والمبعوث الأمريكي السابق إلى أنغولا

إشراك النساء من بناء السلام في عمليات السلام خطوة حاسمة للوصول إلى مقاومة تحويلية لعملية بناء السلام. ولكنه يبقى خطوة بعيدة المنال بسبب الحاجز المحددة أدناه. وتقترح أدلة السلام الأفضل خطوات للتغلب على العوائق الستة التالية القائمة أمام إشراك النساء:

العوائق الأولى: ”نحن نمثل الجميع“. لا تقبل أطراف النزاع بانضمام النساء إلى طاولة المفاوضات.

العوائق الثاني: لا يستطيع الوسيط القيام بكل شيء، أو لا يعتبر إشراك المرأة أولوية.

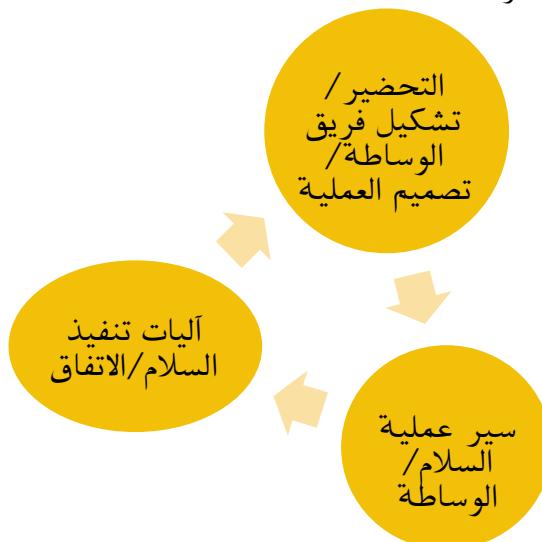
العوائق الثالث: على أي حال، من هؤلاء النساء؟ التشكيك في شرعية النساء من بناء السلام.

العوائق الرابع: هذا لا يخص النساء. القضايا العسكرية والأمنية “تقنية“ وغير ذات صلة للمجتمع المدني.

العوائق الخامس: أنا هنا بفضل كفاءاتي. عندما تقول المندوبات: ”نحن لا نمثل النساء.“

العوائق السادس: إقصاء النساء جزء من الثقافة“ وطاولة السلام ليست المكان المناسب للتعامل مع موضوع المساواة على أساس النوع الاجتماعي.“

تظهر هذه العوائق في كل من مراحل عملية السلام - المبنية إلى اليمين - وعبر مختلف مجالات مواضع المفاوضات.



العائق الأول: ـ نحن نمثل الجميعـ **لا تقبل أطراف النزاع بانضمام النساء إلى طاولة المفاوضات.**

تبين الخبرة والبحوث أن الأطراف المتحاربة قبل التفاعل مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما الشيوخ والزعماء الدينيين، ولكن مسألة التعامل مع النساء تواجه مقاومة كبيرة في معظم السياقات. وفي حين أن الأطراف قد تزعم أن إقصاء النساء مسألة “ثقافية”，تشير البيانات إلى أن الموضوع عالمي وغالبًا ما يكون غارقاً في معايير تمييز على أساس النوع الاجتماعي. وتتراوح الأعذار لاستبعاد النساء بين لسن مؤهلات لذلك إلى من غير الأمن لهنّ أن يتقدّلن - حتى في حالة النساء اللواتي يعيشن في مناطق حرب.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. إظهار إشراك النساء كمسألة مفيدة لمصالح الأطراف المتحاربة، إذ أنه (أ) يزيد من شرعيتها من خلال إظهار اهتمامها بمناصريها، و(ب) يبلغ جوهر المفاوضات ويحسن فهمها للقضايا التي تؤثر على الناس العاديين.
٢. تشجيع الأطراف على تعين نساء يتمتعن بالخبرة الفنية وبعلاقات قوية مع النساء من بناء السلام.
٣. تقديم أوراق إعلامية تميّز على أساس النوع الاجتماعي حول موضوعات جدول الأعمال، بحيث يمكن المندوبون جميعهم من فهم كيفية تأثير النساء والرجال بالحرب وردة فعلهم عليها.
٤. تشجيع إشراك النساء البرلمانيات أو النساء من هيئات الحكم الأخرى.
٥. تقديم حواجز إيجابية، مثل المقاعد الإضافية، إلى الأطراف التي تُشرك مجموعة كبيرة من النساء.
٦. تحديد حصة دنيا للنساء؛ إذا لم يتم تعين أي امرأة، تبقى هذه المقاعد شاغرة.
٧. تسهيل التفاعل بين النساء من بناء السلام وأطراف النزاع لتسلیط الضوء على القضايا التي تؤثر على مجتمعاتهن وعملهن من أجل تحقيق السلام.
٨. عندما يتم إشراك المرأة في الوفود، إشراهنّ على حدة لتقديم الدعم الفني وتعريفهنّ إلى النساء من بناء السلام.
٩. تشجيع المبعوثين على تشكيل فرق من الخبراء بالنوع الاجتماعي لدعم القيادات النسائية المحلية من أجل توسيعية الوسطاء وفرقهم وتقديم المشورة لهم.

في كولومبيا، تمّ تعين سيدتين في اللجنة الحكومية بفضل خبرتهما التقنية والمعرفة التي تتحليان بها؛ وفي الوقت عينه، كانتا منفتحتين للتعامل مع النساء من بناء السلام. وفي مختلف مراحل العملية الكولومبية، شجّعت الصلات بين عمليات المسار الأول والمسار الثاني تأثير المرأة بشكل يتجاوز طاولة المفاوضات. ففي العام ٢٠١٣ على سبيل المثال، اجتمعت ٤٤٩ امرأة في قمة المرأة والسلام وأصدرت ستة مقتراحات لتنفيذ اتفاقية السلام، وقد تم تقديمها في وقت لاحق إلى المجموعات التفاوضية.

العائق الثاني: ـ لا يستطيع الوسيط القيام بكل شيءـ ـ أو لا يعتبر إشراك المرأة أولويةـ

بالنظر إلى الحاجة الملحة لوضع حد للعنف، يفترض الوسطاء غالباً أن المرأة ليست ذات صلة مباشرة في المراحل الأولى من الوساطة. ويخشى البعض أن يعقد إشراك المرأة العملية الدقيقة أو يزيد الحمل على طاولة المفاوضات، مما يزيد من خطر الفشل. ولكن حتى عندما يحبذ الوسيط الإشراك، فهو ليس لها ولا ينجح دائمًا في إقناع الأطراف بإشراك المرأة. ولكن الأبحاث تبين أن إشراك المرأة هدف جدير. وفي كثير من الحالات، كانت النساء لاعبات رئисيات في التوصل إلى وقف إطلاق النار وإقامة بيئة ملائمة للمحادثات للمضي قدماً.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. عند تعين مبعوث أو وسيط، ينبغي التأكد من أن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ ضمن صلاحياته.
٢. التواصل مع الجهات الفاعلة كأطراف ثالثة وملتزمة بإشراك النساء (مثل مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن)، والحصول على دعمها لـ:
 - رفع نسبة الإشراك بشكل غير رسمي مع الوسيط الذي يشير إلى التزامات معيارية، وأثر المرأة الإيجابي على الفعالية، وخبرتها في عمليات الوساطة في مواقع أخرى.
 - تسهيل أو عقد اجتماعات بين النساء من بناء السلام والمبعوث، مما يشجّع على التفاعلات المنتظمة منذ بداية العملية.

- ٦. تقديم عينات عن اللغة التي تميّز بين الرجال والنساء من اتفاقات قائمة متعلقة بموضوعات مختلفة.
- ٧. استشارة المنظمات الدولية التي تتمتع بالخبرة في قضايا النساء، والسلام، والأمن والتشاور مع نساء محليات من بناء السلام بشأن أفضل السبل لتوفير الدعم لهنّ.
- ٨. ضمان أن يشتمل فريق الوساطة على مستشار خبير في مسألة النوع الاجتماعي/الاشراك منذ البداية، وذلك من خلال تمويل التعيين ومراقبته.
- ٩. استدعاء المبعوثين السابقين الذين قاموا بإشراك المرأة وتوفير نماذج عن كيفية تحقيق الشمولية (inclusivity).
- ١٠. إلقاء الضوء على النساء كشريكين في تنفيذ اتفاقيات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

في العام ٢٠١٤، أطلقت مبعوث الأمم المتحدة الخاص آنذاك، ماري روبنسون، منصة المرأة في منطقة البحيرات العظمى من أجل إطار السلام والأمن والتعاون، وذلك بهدف تعزيز دور المرأة في تنفيذ اتفاقيات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتقوم المنصة بتمويل النساء من بناء السلام وتربطهنّ بـلجان التنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي – والتي تستبعد النساء من عضويتها الرسمية إلى حدّ كبير.

العائق الثالث: على أي حال، من هؤلاء النساء؟ التشكيك في شرعية النساء من بناء السلام.

التشكيك في شرعية مجموعة أو أفراد وسيلة مؤكدة لاستبعادهن من عملية الوساطة. ومتى يتعلق الأمر بإشراك النساء، يتم طرح مسألة "الشرعية" هذه في أغلب الأحيان. ويتم تأطير النساء كشريكين جدًا أو "نخبويات جدًا" – مما يجعلهن بالتالي مفترقات إلى المصداقية والمؤهلات للمشاركة في محادثات السلام. وفي الوقت عينه، من المرجح أكثر أن يتم إشراك جماعات المجتمع المدني الأخرى، مثل الزعماء الدينيين أو الشيوخ، بدون أن يواجهوا عقبات التأهل هذه.

ولكن نادرًا ما يتم التشكيك في شرعية الجماعات التي تحمل السلاح وتستخدم العنف؛ وبما أنها قادرة على إفساد العملية من خلال القوة، تتم دعوتها للمشاركة بدون أي سؤال في غالبية الأحيان. ولكن هذا الكيل بمكيالين قد يحفّز العنف من خلال مكافأة مرتکبي الصراعات بمقعد على الطاولة، في حين يتم تجاهل النساء من بناء السلام والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني الملزمة بحل النزاعات اللاعنفي.

كيفية التغلب على هذا العائق:

- ١. إجراء بحث ي شأن تاريخ قيادة النساء من أجل السلام في خلال النزاع، وتعيئتهن في الماضي ومكاسبهن، وعملهن في صنع السلام، والوساطة، ومفاضلات وقف إطلاق النار، وأشكال التغيير الاجتماعي والثقافي.
- ٢. رفض الحاجة التي تدعّي أن النساء "نخبويات جدًا، أو شعبيات جدًا، أو غير مؤهلات من خلال التفكير في مؤهلات الرجال المشاركون والتشكيك فيها".
- ٣. اقتراح صيغة لعملية شاملة بما يكفي، مع معايير لإشراك المجتمع المدني استنادًا إلى القيم الأساسية، والكافئات، والمناصرين. (انظر الإطار ٣ بشأن المعايير المموجبة لتحديد المجتمع المدني).
- ٤. دعم جهود المرأة لإجراء مشاورات شعبية من أجل وضع بيان مشترك للعملية وعمليات انتخاب أو اختيار موافق عليها لتمثيلهنّ.

على الرغم من أنّ المرأة قد لعبت أدوار بارزة في التفاوض على عمليات وقف إطلاق نار محلية في سوريا، تم استبعادها إلى حدّ كبير من محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة في جنيف في مطلع العام ٢٠١٤. وفي ذلك الوقت، حشدت الأطراف الثلاثة الحكومية الداعمة نفوذها السياسي لتأمين لقاء بين النساء من بناء السلام ومبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا. ومع أنّ ممثلات النساء لم ينضممن إلى جولة المحادثات تلك، فقد استفدن من هذا الانحراف المبكر في العملية الرسمية. وقد حفّز الضغط الخارجي لإشراك المرأة تفاعلاً أكثر انتظاماً: وبات وصول ممثلي المسار الأول إلى النساء السوريات اليوم أكثر شمولاً مما كان عليه في عمليات الوساطة الرسمية الأخرى.

الإطار ٣. المعايير النموذجية

لتحديد المجتمع المدني الذي ينبغي تضمينه في الوساطة

في حالات الصراع، ثمة جماعات قديمة وجديدة من المجتمع المدني. ومن أجل إدراجها في الوساطة، تحتاج إلى مجموعة من المعايير لتحديد منظمات المجتمع المدني التي قد تسهم في محادثات السلام. وقد تم استمداد المعايير النموذجية التالية من المشاورات مع خبراء في الوساطة الدولية ودعاة سلام من مختلف أنحاء العالم.

القيم الأساسية والالتزام بما يلي:

- ٠ اللاعنف والحل السلمي للنزاعات؛
- ٠ حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسلام؛
- ٠ مراعاة فروقات النوع الاجتماعي في قضايا الأمن والحكم؛
- ٠ الاستقلال السياسي /أو عدم المناصرة الحزبية؛
- ٠ تمثيل/إدراج قطاعات متنوعة مثل النساء، والشباب، والأقليات، والفتات المهمشة.

مؤهلات في واحد من هذه المجالات على الأقل:

- ٠ الخبرة العملية وفهم الحقائق على أرض الواقع بشكل يميّز على أساس النوع الاجتماعي؛
- ٠ سجل حافل في مجال تمثيل النساء/المجتمع المدني؛
- ٠ تقديم المساعدة، أو الإنعاش المبكر، أو سبيل العيش البديلة؛
- ٠ الوصول إلى الجماعات المسلحة /أو الوقاية من التجنيد في الميليشيات؛
- ٠ نزع السلاح/ إعادة التأهيل وأمن المواطن/المجتمع؛
- ٠ الخبرة في مجال الوساطة/صنع السلام – وبخاصة بين المجتمعات المحلية؛
- ٠ تعزيز التماسك الاجتماعي ونشر ثقافة السلام؛
- ٠ التركيز على العدالة وقضايا المصالحة والعمل مع الضحايا؛
- ٠ قضايا الموارد، بما في ذلك الموارد الوطنية وحقوق ملكية الأراضي، مع فهم المجتمعات المحلية واحتياجات المرأة.

طبيعة دوائر المناصرين:

- قد تختلف المنظمات من حيث عمق دوائر مناصريها واتساعها، ولكن من المفيد إشراك المنظمات التي لديها:
- ٠ صلة بدائرة مناصرين "على أرض الواقع"؛
 - ٠ آليات تغذية مرتبطة لإعلام المجتمعات المحلية والاستماع إليها، بما في ذلك الفئات المهمشة؛
 - ٠ القدرة على تعبئة الرأي العام والتأثير عليه؛
 - ٠ التمثيل المتنوع للنساء، والشباب، والأقليات، و/أو المناطق الجغرافية/الإثنية أو المجتمعات الدينية.

العائق الرابع:

"هذا لا يخص النساء".

القضايا العسكرية والأمنية "تقنية" و"غير ذات صلة" للنساء من بناء السلام.

يرى البعض أن المرأة لا تحتاج إلى أن يتم تضمينها في مفاوضات السلام لأن القضايا العسكرية والأمنية ليست ذات صلة بمخاوفها. وعلى العكس من ذلك، ثمة تصور بأن ما يسمى "قضايا المرأة" غير ذات صلة بجدول الأعمال الذي يركز على الأمن. ولكن هذه النظرة تتغاضل عن الدور الرئيسي الذي تلعبه هذه القضايا في ديناميكيات الصراع - بدءاً من العنف الجنسي وصولاً إلى احتياجات المدنيين الأمنية في خلال وقف إطلاق النار. وعندما يتم تضمين المرأة في محادثات السلام، تقوم باستمرار بتوسيع مجموعة القضايا التي سيتتم مناقشتها، وتطرح قضايا الأمن والتنمية على المدى الطويل والقصير. ويساعد ذلك في نهاية المطاف على الدفع نحو اتفاق أكثر شمولية وسلام أكثر دواماً.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. الإشارة إلى أن غالبية الموضوعات التي تطرحها النساء متعلقة بالأمن، بما في ذلك المعرفة بالمناطق المزروعة بالألغام، والتهديدات، والاحتياجات الأمنية للمدنيين، وهذه موضوعات قد لا تطرحها الجهات الفاعلة المسلحة.
٢. تسليط الضوء على فهم النساء العميق لأنماط العنف المتغيرة ورصدهن للمخاطر؛ غالباً ما تكون النساء أكثر حركةً في حالات النزاع ويتمكنن بمعرفة محلية ثمينة للمشاركة بها.
٣. ملاحظة ارتباط النساء الوثيق بمجتمعنهن، مما قد يجعلهنّ أعضاء ممتازين في فرق وقف إطلاق النار ومراقبته.

٤. تذكر أن النساء من بناء السلام يكن عادةً محل ثقة في مجتمعاتهن؛ يستطيعن دعم مسوحات التصور وجمع معلومات قيمة عن آراء المدنيين بالتهديدات الأمنية، و عمليات وقف إطلاق النار، وغيرها من المسائل.
٥. إدراك واقع أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع هو في كثير من الأحيان عامل رئيسي يفاقم الصراع ويجعل من اتفاقيات وقف إطلاق النار هشة؛ وإذا تم تناول هذه المسألة في خلال محادثات السلام، يستطيع ذلك بناء الثقة في عملية أوسع والحدّ من الضرر إذا فشلت المحادثات.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام ٢٠١٠، أطلق مجلس الشعوب في مينداناؤ فريقاً ممثلاً له يتتألف من النساء حسب كمكُون لحماية المدنيين وتم نشره لمراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار. واتت أول ٣٠ امرأة من خلفيات إثنية ودينية متنوعة من مختلف أنحاء الفلبين. وكان العديد منها قد مارس ضغطاً كبيراً لتحقيق اهتمام أكبر بتجارب المرأة في الحرب والانضمام إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. تراوحت أعمار هؤلاء النساء بين ٢٠ و٦٢ عاماً، وقد تم نشرهن في جميع أنحاء المناطق المتضررة من النزاع في مينداناؤ مع ولادة واضحة تقضي بمراقبة سلام المجتمعات المدنية، وضمان احترام أطراف النزاع لقدسية أماكن العبادة، ورصد إيصال المساعدات إلى السكان المحليين والتازحين، وتعزيز الملكية المحلية لعملية السلام والاقناع بها. وفي حين شكل بعض القادة العسكريين والمدنيين بالنساء في البداية، كانت ردود الفعل المجتمعية إيجابية. وبحكم تنوع أعضاء الفريق، كان يقمن بسد الفجوة بين الطوائف المتحاربة المختلفة، وبما أنهن عشن الحرب، كان يتمتعن بتعاطف كبير مع المدنيين، والتزاماً بهم، واستعداد لإشراك الجيش والمتمردين بشكلٍ بناء.

العائق الخامس: أنا هنا بفضل كفاءاتي. عندما تقول المندوبات: نحن لا تمثل النساء.

قد لا تأتي مقاومة الشمولية (inclusivity) من الجماعات المسلحة أو الجهات الفاعلة التابعة للدولة فحسب، بل أيضاً من داخل المجتمع المدني، مما يسبب توترات بين المندوبات أو الممثلات ومنظمات المجتمع المدني. ففي بعض الحالات، تحاول المندوبات النأي بأنفسهن عن النساء على الأرض، خوفاً من اعتبار تواجدهن على الطاولة عنصراً رمزاً للمرأة وليس نتيجة لعملهن الشاق والجدير. ومن المهم أن تذكر أن مجرد تواجد امرأة على الطاولة لا يجعلها تلقائياً ممثلاً لجميع النساء في بلد़ها ولا يضمن أنها على صلة بمجتمع بناء السلام.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. تشجيع المندوبات على البقاء على اتصال بالنساء من بناء السلام ومؤسسات المجتمع المدني التي دعمت وصولهن إلى هذه المكانة.
٢. وضع مدونة لقواعد السلوك تربط المندوبات بالمجموعات التي أوصلتهن إلى مناصب قيادية ودعمت تعيينهن. وهذا الاتفاق شبه الملزم سيبيّن مهمتهن المشتركة لعملية السلام.
٣. تقديم الدعم والتوجيه للنساء اللواتي يحصلن على مقاعد إلى طاولة المفاوضات، والاستثمار في التدريب الفردي وعلى المدى الطويل، حتى لو كان ذلك يتطلب استخدام تدابير مبتكرة لتمكين المرأة من العمل في حالات خطرة من الناحية الجسدية. تزويد النساء بالمعرفة والمهارات في المجالات ذات الصلة بهذا الصراع على وجه الخصوص. لن يعزّز ذلك من عملية السلام فحسب، بل سيكسبها مصداقية أكبر أيضاً.
٤. توفير التدريب الاستراتيجي على تحقيق تأثير في المحادثات، على سبيل المثال، يجب على المندوبات بذل جهد لسد فجوة النوع الاجتماعي والاتفاق مع حلفاء ذكور، بغض النظر عن مكانتهم أو أقدميتهم.

تتضمّن الممثلات بالقدرة على أن يكن من أكبر مناصرات حقوق المرأة وأراء المجتمع المدني، ولكنهن يحتاجن إلى الدعم والمعرفة ليكنْ فعاليات متى يبلغن مناصب قيادية. وقد تم ذلك بشكل مختلف تماماً في الصيراعات الحالية. فهي جنوب السودان، قامت النساء المعينات بقطع العلاقات مع المجتمع المدني والجماعات النسائية واتبعت خط حزب الحكومة. ولكن في الفلبين، حافظت المفاوضات في مجلس الحكومة على علاقات متينة بالنساء من بناء السلام والمجتمع المدني، وربطن مساهمتهن مع محادثات السلام والمناقشات حول القانون الانتقالي في بانجسامورو.

**العائق السادس:
“إقصاء النساء جزء من الثقافة”
و“طاولة السلام ليست المكان المناسب للتعامل مع موضوع المساواة على أساس النوع الاجتماعي”.**

لو كان استبعاد النساء من عمليات السلام ظاهرة ثقافية، لرأينا اختلافات كبيرة بين كولومبيا، سوريا، وبورما، وبوروendi – وهي أماكن مختلفة جدًا بعضها عن البعض الآخر. ولكن استبعاد المرأة عن صنع السلام مسألة مشتركة بين هذه الحالات كلها. إنه ظاهرة عالمية، مما يشير إلى أنه ثمة عوامل أخرى ذات صلة، ولا سيما أن طاولة السلام مكان يتم فيه التفاوض على السلطة وتقاسمها. ويرغب من ينضمون إلى الطاولة بالحد من المشاركين. فهم لا يرغبون في مشاركة السلطة ولا في التعرض للمساءلة من قبل قوات بديلة. وفي الوقت عينه، يزعم البعض أن طاولة السلام ليست بمكان لمعالجة المعايير الثقافية الحساسة، سواء من خلال مشاركة المرأة أو من خلال إدراج قضايا المساواة على أساس النوع الاجتماعي على جدول الأعمال. ولكن افتراض أن النساء لا يتضمنن إلى الطاولة إلا للمطالبة بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي غير صحيح.

كيفية التغلب على هذا العائق:

١. دحض هذه المزاعم بالإشارة إلى أنّ آثار الحرب قضايا تعنى النساء والرجال. ففي مناطق الحرب، تتحدث النساء من بناء السلام في كثير من الأحيان عن احتياجات مجتمعهن، وبخاصة التهديدات التي تواجه الرجال.
٢. ملاحظة أن النساء من بناء السلام يطربن في كثير من الأحيان مسائل حاسمة ذات صلة للجميع (على سبيل المثال، تقاسم الموارد مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وإصلاح الشرطة، وإصلاح القطاع الأمني).
٣. عقد اجتماع للنساء من بناء السلام لإبلاغهن بالمواضيع الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال والسعى للحصول على مدخلاتهن. لا يكفي التحدث معهن حول قضايا النوع الاجتماعي واحتياجات المرأة.
٤. سؤال الأطراف عن الخبرات المتعددة واحتياجات النساء والرجال في دوائر مناصريهم في ما يتعلق بكل موضوع رئيسي على جدول الأعمال (حقوق ملكية الأرضي، والتسرير، وما إلى ذلك).

حدّدت الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على طاولة السلام خطة لمستقبل مجتمع بأسره، بما في ذلك النساء، والأقليات، والمجموعات الأخرى. إذا لم تحظ هذه الجماعات بتمثيل على الطاولة، تواجه خطر طرح مستقبلاها “على” الطاولة والتفاوض عليه بدونها. لقد أدت محادثات السلام في آتشيه إلى تصاعد قوة إسلامية دفعت بجدول أعمال رجعي ضدّ حقوق المرأة. ولا يمكن أن يأتي السلام الذي يتم التفاوض عليه لما يفيد مجموعة واحدة أو قطاعًا من المجتمع على حساب حياة قطاع آخر، ولا سيما إذا كان هذا القطاع يشكل نصف السكان أو أكثر.

القسم الثاني

أربعة جوانب إرشادية من أجل سلام أفضل: خطوات استباقية لتحقيق الشمولية (inclusivity) كيف تُستخدم هذه الأداة ومتى:

من الأسهل وأكثر فعالية أن يتم تطبيق الشمولية (inclusivity) في أبكر وقت ممكن من بذل جهود الوساطة، وحتى قبل أن تبدأ العملية الرسمية عندما تكون الجهات الفاعلة وجداول الأعمال بعد متغيرة. ولكن لا يفوت الأوان أبداً على ذلك.

في كل مرحلة من مراحل العملية، ثمة أربعة مجالات دعم متراقبة للعمل عليها في وقت واحد:

• تحديد التحليلات المختلفة، وفهم السياق، ومجموعة الجهات الفاعلة، وأغراض محادثات السلام التي قد تجول في أذهان أصحاب المصلحة المحليين.

• تقديم الدعم السياسي للشمولية في الحالات الرسمية وغير الرسمية؛

• تقديم الدعم الفني والخبرة لتعزيز مهارات التفاوض والقدرة على المشاركة في القضايا الموضوعية؛

• تقديم مساعدات لوجستية ومالية في الوقت المناسب للنساء من بناء السلام.

المقاربة الهيكلية لأداة السلام الأفضل للشمولية الفعالية تسلط الضوء على أربعة مجالات عمل للفكر فيها في كلٌّ من مراحل عملية السلام:



أ. فهم سياق الوساطة

١. التعلم عن محرّكات/أسباب النزاعات والسلام.

٢. السؤال عن التأثير المختلف للصراع على الرجال والنساء، وطريقة استجابتهم إليه، ونظرة الشعوب المحلية إلى المستقبل.

ما هو تعريف السلام الذي يستخدمه المجتمع الدولي؟ كيف يمكن أن يكون ثمة عملية سلام إذا لم يكن السلام معروفاً بشكل جيد؟

данا بـ، ناشطة في مجال السلام (سوريا)

٣. تحديد مكانة الجهات الفاعلة، بما فيهم الجهات المدنية في مجال السلام، سواء كانت قائمة أو جديدة. طلب المساعدة من المجتمع المدني المحلي أو من الخبراء في شؤون النوع الاجتماعي/الشموليّة في مؤسستك.

٤. السؤال عن كيفية تمكّن المرأة من الوصول إلى السلطة والتأثير عليها بشكل علني أو خاص، بحيث تكون جهود التواصل مناسبة للبيئة ولا تضعف من قوتها.

٥. الاجتماع بالنساء من بناء السلام لطلب/تفويض أ) تحليلن للجوانب التي تميّز على أساس النوع الاجتماعي في موضوعات جدول الأعمال، ب) تحديد الجهود السابقة التي تمّ بذلها لإشراك النساء، ج) حلول لقضايا الأمن، والقضايا الإنسانية، وغيرها من القضايا الرئيسية.

٦. إشراك النساء من بناء السلام في استراتيجية الوساطة لثلاث تكون معزولة عن عمليات المسار الأول الرسمية.

٧. ضمان الوصول إلى النساء، والمجتمعات المهمشة، والمدنيين من مختلف أطراف النزاع، ودعم الجهود الدولية ومتحدة الأطراف لإجراء مشاورات على نطاق واسع، وتقديم مساحة خاصة بالنساء فحسب إذا لزم الأمر.

من المهم التنبه إلى:

٠ لا يكفي التحدث مع النساء عن «قضايا المرأة» - ينبغي الحصول على وجهات نظرهن بشأن القضايا كلها ودعوتهم لحضور المناقشات الموضوعية والتحدث فيها.

٠ من الأهمية يمكن أن يتم السعي نحو الحصول على ضمانات أمنية تقضي بأن لا الدول ولا الجماعات المسلحة ستهاجم، أو تضيق، أو تسجن، أو تضطهد النساء من بناء السلام اللواتي سيحضرن محادثات السلام، أو المشاورات، أو الاجتماعات التحضيرية. ينبغي أن يحصلن على الحماية، تماماً كما الجماعات المسلحة.

النساء من بناء السلام يقومن بأكثر الأعمال خطورة.

السفير دون ستايبرغ،

الرئيس التنفيذي لمنظمة تعليم العالم والمبعوث الأمريكي السابق إلى أنغولا

ب. منح الدعم السياسي للشموليّة (inclusivity)

١. إدراج تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٢٥ في ولاية الوسيط. وجعل إشراك المرأة والمجتمع المدني معياراً رئيسياً للاختيار.

٢. الإشارة بشكل علني وخاص إلى التزام مؤسستك بقرار الجمعية العامة حول الوساطة الشمولية في المنازلات وجدول أعمال قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وإثباته.

٣. الالتزام بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي والخبرة في فريقك (٣٠٪ كحصة دنيا للنساء في فرق/وفود التفاوض)؛ السعي حول إشراك النساء من بناء السلام بناءً على خبراتهن.

٤. مشاركة نماذج/أساليب متعددة للشموليّة مع أصحاب المصلحة والوسطاء جميعهم وتفسير سبب أهميتها. عدم الاعتماد على أسلوب واحد.

٥. دعوة النساء من بناء السلام إلى التحدث والمشاركة في الاجتماعات/المؤتمرات الدولية التحضيرية، أو الاستراتيجية، أو التنفيذية. توفير التدريبات، والدعم، والوقت للنساء للاستعداد.

٦. الدعوة إلى إشراك النساء من بناء السلام كموقفات على اتفاقات السلام - الإشارة إلى السوابق في ليبيريا، والصومال، وإيرلندا الشمالية.

٧. التأكيد من تضمين مراعاة النوع الاجتماعي في اختصاصات الهيئات الانتقالية أو التنفيذية؛ ضمان العمل بالحصص أو غيرها من التدابير من أجل الإدراك الفعال للمرأة.

٨. إعداد اجتماعات منتظمة للنساء من بناء السلام أو استضافتها معبعثات الدولية، والفرق الدبلوماسية، والمبعوثين، بما في ذلك في خلال المراحل السابقة للمحادثات ومراحل التنفيذ.

٩. إنشاء مجموعات عمل موضوعية وطنية لتنفيذ الاتفاques؛ إشراك مجموعة خاصة بالقرار رقم ١٣٢٥ لمراقبة وضمان مراعاة الفوارق فروقات النوع الاجتماعي وتعيين أعضائه في مجموعات موضوعية أخرى، كما حصل في النيبال في العام ٢٠٠٧.

١٠. التخفيف من خطر المفسدين عن طريق دعم الجماعات النسائية المؤيدة للسلام وتمويلها لإبقاء التركيز على التنفيذ والتحذير من التطورات السلبية بعد التوقيع على الاتفاق.

من المهم التنبه إلى:

٠ في حال دعوة شيخوخ مثل الزعماء الدينيين أو قادة عشائر إلى محادثات المسار الأول أو الثاني، ينبغي التشاور مع النساء من بناء السلام حول القادة الذين يتحلون بالمصداقية، والاحترام، واحترام حقوق الإنسان وقيم المساواة.

٠ حتى لو كان مجال توسيع نطاق المشاركة في المحادثات الرسمية محدوداً، ينبغي الانخراط مع النساء من بناء السلام على أساس منتظم، وثابت، ومنهجي في مراحل العملية كلها.

- التكاليف الإنسانية، والأمنية، والسياسية للعمليات الحصرية، والتي هي أكثر عرضة للمفشل، تجعل الشمولية شرطاً منطقياً للدعم السياسي والمالي.
- ينبغي أن تشمل كل زيارات مجلس الأمن الدولي لبلد معين لقاءات مع منظمات المجتمع المدني والنساء من بناء السلام للاستماع إلى وجهات نظرهن.

ينبغي النظر في استخدام قوة ضغطك الخاصة للدعوة إلى إشراك المرأة. وعلى حد قول كاري آس، السفير النرويجي السابق إلى أفغانستان: «إذا كانت النرويج ستاتي بالأفغان إلى طاولة السلام، ستكون مشاركة النساء شرطاً مسبقاً». ونتيجة لهذا الدعم السياسي، تم إشراك النساء في الوفد.

الإطار ٤. الممارسات الجيدة لاختيار ممثل المجتمع المدني

غالباً ما تشير الجهات الفاعلة الدولية إلى مشكلة تحديد ممثلي المجتمع المدني والنساء في عمليات السلام باعتبارها عائقاً رئيسياً لإشراك هاتين الفئتين. وكما هو مبين في العائق الثالث، غالباً ما أدت الأسئلة على غرار «من هن النساء؟» و«كيف يمكننا ضمان التمثيل الفعال؟» وفكرة «إذا دعونا واحدة، علينا أن ندعوهن جميعاً» إلى استبعاد كامل المجتمع المدني (وبخاصة المجموعات النسائية) الناشط والملتزم بإنهاء الصراع.

من الناحية المثلية، ستحصل منظمات المجتمع المدني المحلية على فرصة الاجتماع وانتخاب ممثليهم، كما حصل في غواتيمala وإيرلندا الشمالية. يمكن أيضاً الجوء إلى المشاركة المفتوحة والمقداد المعلن عنها، ولكن هذه الأساليب مستحبة في حالات أخرى.

يبني هذا الإطار على الإطار الثالث بعنوان «المعايير النموذجية لتحديد مجموعات المجتمع المدني» ويعرض الممارسات الجيدة لاختيار المشاركين والممثلين وفقاً لممارسي السلام العاملين على المستوى العالمي:

١. تحديد مكانة الجهات الفاعلة استناداً إلى التقييمات الميدانية والاتصالات المحلية والدولية المؤوثقة للتحقق من الصحة/المصداقية.
٢. وضع معايير اختيار بالتشاور مع الجهات الفاعلة المحلية (انظر الإطار ٣)، قد تفتقر المقاربات من المكانات الأعلى إلى الأدنى إلى الشرعية. ينبغي جعلها محددة وقابلة للتحقيق، وضمان إدراج مراعاة فروقات النوع الاجتماعي ضمن الأولويات.
٣. التواصل مع الفئات غير التقليدية، ولا سيما الشبكات الدولية التي تعنى بالنساء، والسلام، والأمن للوصول إلى النساء من بناء السلام.
٤. تجنب إلحاق الضرر الناجم عن (أ) دعوة الأفراد البارزين أنفسهم؛ بـ(بـ) الحد من المتحدثين باللغة الإنجليزية؛ جـ) عدم ضمان التوازن الجغرافي/الإثني؛ دـ) عدم التشاور أو شرح مبررات الاختيار.
٥. إرسال الدعوات إلى المنظمات - وليس إلى الأفراد - وطلب تحديد/انتخاب ممثليها بنفسها بحسب القضية المطروحة.
٦. إن أمكن، إجراء مشاورات وطنية موازية يمكن تحديدها بحسب خلالها.
٧. إنشاء دوائر الاتصال والتغذية المرتدة لإبقاء الناس على علم، حتى في حال كان الإطار الزمني قصيراً. شرح السبب الذي يمنع دعوة الجميع إلى كل فعالية.
٨. دعوة منظمات المجتمع المدني المحلية إلى الاجتماعات الدولية على أساس مجالات خبراتها (منظمات الإغاثة إلى المؤتمرات الإنسانية على سبيل المثال).
٩. احترام عمليات الاختيار التي وضعتها منظمات المجتمع المدني وعدم تجاوز قراراتها.

ج. توفير الدعم الفني

١. التأكيد من أن المستشارين التقنيين (فريق الاستعداد التابع للأمم المتحدة علي سبيل المثال) وقيادة الوساطة يتمتعون بهم لمرااعة النوع الاجتماعي في مجال خبرتهم من خلال (أ) جعل هذا الفهم أحد معايير التوظيف وجزءاً من ولائهم؛ (ب) توفير التدريب الرسمي؛ (ج) توقيع عقد شراكة مع مستشارين في شؤون النوع الاجتماعي/الإشراك.
٢. تقديم أوراق إعلامية تميز على أساس النوع الاجتماعي حول كل المواقف الجوهرية التي قد تنشأ في محادثات السلام. التشاور مع الأطراف المتحاربة والنساء من بناء السلام لصياغة هذه الأوراق.
٣. البحث عن مبعوثين يتمتعون بسجل حافل في إشراك النساء من بناء السلام ودمج نظرة تميز على أساس النوع الاجتماعي في المجالات الجوهرية وتعيينهم.
٤. تعيين مستشار أعلى مخصص في شؤون النوع الاجتماعي/الإشراك يتمتع بخط إبلاغ مباشر للمبعوث ويكون عضواً في الفريق السياسي.
٥. التوصية بتعيين مستشار محايد في شؤون النوع الاجتماعي/الإشراك في محادثات السلام ويكون مسؤولاً عن إبلاغ الأطراف المتفاوضة كلها.
٦. تزويد النساء من بناء السلام ببناء القدرات بشأن القضايا التقنية (مثل هيكل الحكم ووقف الأعمال العدائية)، بما في ذلك مهارات الوساطة والتفاوض. وينبغي متابعة ذلك لتتمكن النساء من أن يصبحن منفذات ومراقبات.
٧. تسهيل بناء تحالفات بين النساء من بناء السلام بدون دمجهن في كتلة واحدة. ينبغي العمل مع هيئة المرأة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية لتقديم هذا الدعم.

من المهم التنبه إلى:

- ٠ تقييم الوسطاء بحسب جودة تنفيذهم لجدول الأعمال قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في المجالات الرئيسية لعملية السلام.
- ٠ النظر في تعيين ضابط اتصال (مع معلومات اتصال علنية) في فريق الوساطة وتوكيده بمهمة إعلام المجتمع المدني والنساء من بناء السلام والاستجابة إليهن، مما يمكنهم من التواصل بشكل منتظم و مباشر مع الوسيط أو المبعوث.

دعوة لوسطاء مشتركين بين الرجال والنساء كنموذج للقيادة الشاملة. وتقدم عملية الوساطة في كينيا في العام ٢٠٠٨، بقيادة غراسا ماشيل وكوفي عنان، سابقة مهمة.

د. توفير الدعم اللوجستي والمالي

١. تقديم الدعم المالي المرن وفي الوقت المناسب للمنظمات المحلية من أجل تحقيق السلام الاستباقي. وإذا دعت الحاجة، ينبغي صرف الأموال عبر المنظمات غير الحكومية الدولية المؤثرة بها والتي تتمتع بسجل حافل في مجال العمل على شؤون المرأة، والسلام، والأمن.
٢. الإسراع في طلبات التأشيرات، والخدمات اللوجستية، والدعم الأمني وتنسيقتها للنساء من بناء السلام.

التشاور مع المجتمع المدني المتضرر لتحديد المخاوف الأمنية ومعالجتها.

٣. التأكيد من حصول النساء من بناء السلام اللواتي يحضرن الفعاليات الدولية على بطاقات مرور ذات صلة وإمكانية دخول فسحات الاجتماعات.
٤. توفير رواتب للنساء من بناء السلام، ليس لحضور فعاليات عملية السلام فحسب، بل أيضاً لرعاية أسرهن في المنزل.
٥. توفير الترجمة الفورية في الاجتماعات كلها وترجمة المواد ذات الصلة، بما في ذلك الوثائق الفنية التحضيرية، إلى اللغة أو اللغات المحلية.
٦. تخصيص موارد طويلة المدى لجعل شبكات النساء من بناء السلام مستدامة - وبخاصة في خلال فترة التنفيذ عندما تكون معرفتهن التقنية العميقية وخبرتهن المحلية بالغة الأهمية في كل قطاع.

خاتمة: تغير الممارسات والنماذج

سيكون من الصعب دائمًا إسكات المدافع، ووقف القنابل، والاتفاق على إنهاء حرب بحيث يمكن أن تترسّخ ثقافة سلام حقيقة؛ ولكن إذا ما ترك ذلك للأقلية التي تؤمن بالعنف كوسيلة لبلوغ السلطة، لن تفك الحروب وأسبابها الجذرية بالتجدد. وفي حين أنه ثمة حاجة إلى أقلية عنيفة وتعبر عن آرائها بقوة لإنهاء القتال، لا يمكننا تجاهل الأغلبية الصامتة في كثير من الأحيان، والسلمية، ولكن النشطة على حد سواء.

وحتى في خضم أكثر الصراعات بشاعةً وتعقيدًا، كما في سوريا، وأفغانستان، والسودان، أو بورما، لا تفك الفالبية العظمى من السكان تحافظ على السلام والحياة الطبيعية في حياتهم الخاصة وأسرهم. وفي كل وضع، تتمتع مجموعة فرعية صغيرة من المدنيين بالشجاعة والموارد الكافية للوقوف والعمل من أجل السلام في مجتمعهم والبلاد، مسلحين بقيمهم ومعتقداتهم. قد تكون وجهات نظرهم وأراءهم متباعدة، ولكن بحكم شجاعتهم، والتزامهم بوضع حد للعنف، ونظرتهم للمجتمعات المتجمذرة في العدالة الاجتماعية والمساواة، يشكلون هم الجهات الفاعلة الحاسمة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بهم على هذا النحو، وذلك بمنحهم حق المشاركة في المفاوضات في المستقبل.

يتطلب ذلك نقلة نوعية من المفهوم الضيق لمفاوضات السلام كعمليات أمنية وسياسية للاعتراف بضرورة أن تكون عمليات مجتمعية أيضًا. وحرّي بطاولة السلام أن تكون مساحة لتقسيم وتقاسم مسؤولية إعادة بناء المجتمع المتضرر من الحرب بدلاً من أن تكون مكانًا لتقسيم السلطة وتقاسمها.

ومن المثالى بمكان أن نفترض أنّ عمليات السلام الحصرية قد تتحقق السلام الدائم في حروب اليوم. بات إشراك الرجال والنساء من بناء السلام من المجتمع المدني ضرورة متزايدة للوقاية الفعالة من الصراعات المعاصرة، وحلها، وتحويلها. وتقدم أدأة السلام الأفضل إرشادات عملية وخطوات استباقية لتحقيق الشمولية في الممارسة.

الملحق الأول قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن النساء، والسلام، والأمن^{٣٧}

القرار/ العام	التركيز
٢٠٠٠/١٣٢٥	يقرّ بوجود صلة بين خبرات النساء في التزاعات والحفاظ على السلام والأمن؛ يحثّ على تولي النساء القيادة ومشاركتها على قدم المساواة في حل التزاعات وبناء السلام؛ يطالب بتعزيز مراقبة النوع الاجتماعي في عمليات السلام.
٢٠٠٨/١٨٢٠	القرار الأول الذي اعترف بالعنف الجنسي المرتبط بالصراعات ككتيك حرب؛ يشدد على ضرورة زيادة دور المرأة في صنع القرار المتعلقة بمنع الصراعات وحلها.
٢٠٠٩/١٨٨٨	يعطي أدوات تنفيذ القرار رقم ١٨٢٠، ويدعو الأمين العام إلى تعيين ممثل خاص لشؤون العنف الجنسي في التزاعات؛ يعرب عن قلقه بشأن عدم وجود وسطاء إناث.
٢٠٠٩/١٨٨٩	يدعو إلى تعزيز مشاركة المرأة أكثر في عمليات السلام وفترة ما بعد الصراع، فضلاً عن وضع المؤشرات، والقيام بعمليات الرصد والإبلاغ لقياس التقدم المحرز بشأن القرار ١٣٢٥.
٢٠١٠/١٩٦٠	يوفر نظام مسئلة عن العنف الجنسي في التزاعات؛ يشجّع الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية.
٢٠١٣/٢١٠٦	يوفر التوجيهات العملية بشأن التصدي للعنف الجنسي ويدعو إلى نشر المزيد من مستشاري حماية المرأة.
٢٠١٣/٢١٢٢	يدعو جميع الأطراف المشاركة في محادثات السلام لتسهيل المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في صنع القرار؛ يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في صنع السلام عن طريق زيادة الموارد للنساء في مناطق الصراع؛ يعترف بالإسهامات الحاسمة من منظمات المجتمع المدني النسائية.
٢٠١٥/٢٢٤٣	تم إصداره في الذكرى الـ١٥ ويعيد التأكيد على الالتزام بالقرار رقم ١٣٢٥؛ يسلط الضوء على دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف، ويتناول التأثير المتبادر للإرهاب على حقوق الإنسان الخاصة بالنساء والفتيات.

^{٣٧} جدول مكتّف منقول عن ماري أورييلي، وأندريا أور سوليلابهain، وثانيا باffenholz، Marie O'Reilly, Andrea Ó Suilleabhall, and Thania Paffenholz، إعادة تخيل السلام: أدوار النساء في عمليات السلام، Reimagining Peacemaking: "Women's Roles in Peace Processes" (جزيران/يونيو ٢٠١٥)، مهد السلام الدولي (جزيران/يونيو ٢٠١٥).

الملحق الثاني الشركاء والمنظمات التي ثُمّت استشارتها

شبكة (SEACSN)	أكاديمية فولك براندلت	شبكة المرأة الأفغانية (عون)
سويس بيس	مؤسسة التسامح الدولي (FTI)	المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات (ACCORD)
مبادرة المرأة السورية من أجل السلام والديمقراطية (SWIPD)	جبل في العمل	الوزارات الأفريقية للقيادة والمصالحة (ALARM)
إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة (UNDPA)	الشبكة العالمية للنساء ببناء السلام (GNWP)	اتحاد أئبينا
أعضاء فريق الاستعداد التابع للأمم المتحدة والمؤلف من مستشاري وساطة	مبادرة الدبلوماسية الصامتة	مؤسسة بير غهوف
معهد السلام الأمريكي (USIP)	مهد الأمن الشمولي (IIS)	كاسا دي لا موهير
المرأة في العمل على ١٣٢٥ (نحن نتصرف ٢٢٥)	المعهد الدولي للسلام (IPI)	مركز الوساطة للسلام
شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام (WANEP)	شبكة دعم الوساطة (MSN)	مركز الحوار الإنساني (HD)
الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (WILPF)	مبادرة مواطنين فاعلين في سوريا	مركز الوساطة في إفريقيا (CMA)
SERAPAZ	موخرين بور لا باز	مركز دراسات السلام والصراع (CPCS)
دراسات النزاعات في جنوب شرق آسيا	مبادرة السلام في نيروبي - إفريقيا (NPI-Africa)	موارد التوفيق (CR)
	معهد أوسلو لأبحاث السلام (PRIO)	مبادرة إدارة الأزمات (CMI)
	البحث عن أرضية مشتركة (SFCG)	منظمة EVE لتنمية المرأة

للاطلاع على لائحة شاملة للمنظمات الشريكية والاستشارات، الرجاء زيارة موقع www.betterpeacetool.org

الملحق الثالث موارد مفيدة

عن موضوع مشاركة المرأة وصنع السلام:

رادهيكا كوماراسوامي Radhika Coomaraswamy، تجنب النزاعات وتحويل العدالة وضمان السلام: دراسة عالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of the United Nations Security Council resolution 1325 للأمم المتحدة، ٢٠١٥ .<http://wps.unwomen.org>.

ماري أوريالي، وأندريا أو سوبيلاباهين، وثانيا بافنهولز Marie O'Reilly, Andrea Ó Siúilleabáin, and Thania Paffenholz، إعادة تخيل السلام: أدوار النساء في عمليات السلام .Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes" ٢٠١٥.

ثانيا بافنهولز، وأنطونيا بوتر برانتيس، وكانت بوكانان Thania Paffenholz, Antonia Potter Prentice, Cate Buchanan، معلومات جديدة حول كمية إشراك النساء في عمليات السلام ونوعيته "Fresh Insights on the Quantity and Quality of Women's Inclusion in Peace Processes". CCDP Policy Brief. 2015

مشاركة المرأة في مفاوضات السلام: الصلة بين الوجود والنفوذ "Women's Participation in Peace Negotiations: Connections Between" Presence and Influence .، هيئة المرأة التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٢.

كريستين بيل وكاثرين أورورك Christine Bell and Catherine O'Rourke، اتفاقيات سلام أو مجرد أوراق؟ أثر قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ على عمليات السلام والاتفاقيات المتعلقة بها Peace Agreements or 'Pieces' Paper?: The Impact of UNSC Resolution 1325 on Peace Processes and their Agreements". International and Comparative Law Quarterly ٤، الجزء ٥٩، ص ٩٤١ إلى ٩٨٠.

ديزيري نيلسن Desirée Nilsson، إرساء السلام: دور أطراف المجتمع المدني في اتفاقيات السلام والسلام المستدام Anchoring the Peace: Civil Society Actors in Peace" ٢٠٠٩، Accords and Durable Peace". International Interactions ٣٨، رقم ٣، ص ٤٣ إلى ٢٦٦.

سانام ناراغي-أندرليني Sanam Naraghi-Anderlini، النساء ببناء السلام: ما يفعلنه وما أهميته Women Building Peace: What They Do, Why it Matters .بولدر: Rienner Publishers ٢٠٠٧.

عن موضوع المرأة، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، والمجتمعات السلمية:

حقهن في التعبير والاستماع إلى آرائهم: تمكين النساء والفتيات للوصول إلى ازدهار مشترك Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity .البنك الدولي، ٢٠١٤.

فاليري هادسن، وبيوني بالييف-سبانفيل، وماري كابريولي، وتشاد ف. إيميت Valerie Hudson, Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli, and Chad F. Emmett .الجنس والسلام .Sex and World Peace .نيويورك: Columbia University Press ٢٠١٢.

تشتمل اللائحة التالية على قائمة بالمنظمات التي تتمتع بالخبرة في مجال شؤون مشاركة المرأة وتحافظ على شبكات من النساء من بناء السلام: شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني (icanpeacework.org)، والشبكة الدولية للنساء ببناء السلام (gnwp.org)، ومعهد الأمن الشمولي (peacewomen.org). وبرنامج صانعة السلام (womenpeacemakersprogram.org). وبرنامج صانعة السلام (inclusivesecurity.org)

آراء في أداة السلام الأفضل

- ـ سيلفيا إلورثي، إحدى بناء السلام ومؤسسة مجموعة أكسفورد للأبحاث
- ـ السفير كاري آس، السفير الترويجي إلى الولايات المتحدة
- ـ يوسف محمود، مستشار أعلى في معهد السلام الدولي
- ـ أدلة السلام الأفضل متميزة بحق... إنها ثروة من المعلومات الجيدة ودليل يسهل على الممارسين الاطلاع عليه... إنه بالفعل أفضل دليل شامل من هذا النوع ويشتمل على أدلة واسعة النطاق من مختلف الأماكن الجغرافية.
- ـ السفير دون شتاينبرغ، الرئيس التنفيذي لمنظمة تعليم العالم والمبعوث الأمريكي السابق إلى أنغولا

لم نحتاج إلى أداة السلام الأفضل؟

- ـ عند إقصاء المجتمع المدني والنساء من العملية السياسية، تكمن المخاطرة في عدم حصول أي عملية سلام على الإطلاق.
- ـ السيناتور موبينا جافر، سيناتور كندي ومبعوث كندي سابق إلى السودان
- ـ نحتاج إلى التساؤل بشأن طريقة تحقيقنا للسلام. ليست المحادثات الهدفة إلى وضع حد للقتال مماثلة لما نحتاج إليه لتعزيز السلام.
- ـ روزا إيميليا سالمانكا، المدير التنفيذي لمؤسسة الأبحاث والعمل الاجتماعي والاقتصادي (CIASE)، كولومبيا



شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني
1779 Massachusetts Ave, NW Suite 710
Washington DC 20036 USA
www.icanpeacework.org